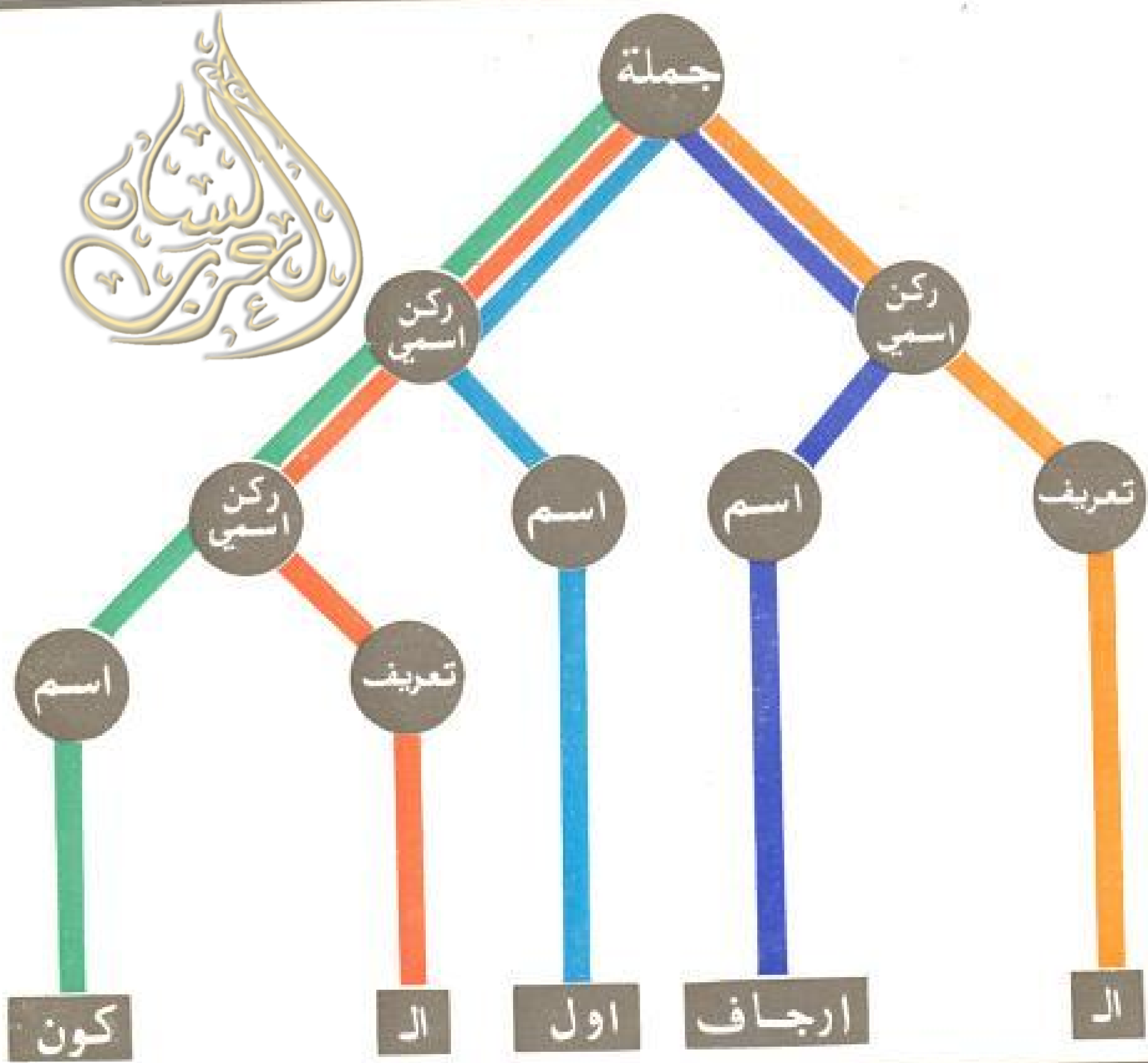
د. عادل فاخوري

اللسانيّة التوليديّة والتحويليّة



دار الطليعة - بيروت

اللسانية التوليدية والتحويلية

د. عادل فاخوري

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص.ب : ١١ ـ ١٨١٣
تلفون : ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الأولى
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠
الطبعة الثانية
شباط (فبراير) ١٩٨٨

المحتوى[1]

مُقَـــدّمَــة

يعرض هذا الكتاب المراحل التي مرت بها النظرية المسماة باللسانية transformational grammar ، والتي وضع أسسها اللغوي الأميركي تشومسكي Chomsky . يختص البحثان الأولان بدراسة مبنى اللغة، فيجري في البدء وصف لبنية الجمل وكيفية إقامة قواعد عامة تتيح استنباطها بطرق صورية . ونظراً لعدم مقدرة هذه القواعد التوليدية على تفسير كثير من التراكيب اللغوية، يعالج البحث الثاني القواعد التحويلية وتطبيقها على اللغة العربية . أما سائر الفصول، فتتناول الجانب الدلالي، كما طوره أتباع تشومسكي . فبعد تصنيف الألفاظ ودراسة العلاقات القائمة ما بينها وما بين مضامينها، يشرح فصل «الدلالة التفسيرية» نظرية كاتز Katz في اكتساب معاني الجمل من المقوّمات الدلالية للألفاظ الداخلة في التركيب، استناداً إلى البنى العميقة التي تقرها نظرية تشومسكي التحويلية . بعد ذلك نتطرق إلى النقد الذي واجهته اللسانية المذكورة، ونطرح نظرية «الدلالة التوليدية» التي تقدم حلاً أبسط وأشمل من السابقة، وذلك بتأسيس اللغة على بنية دلالية مجردة بدل الانطلاق من البنية النحوية . أما الفصل الأخير، أي «الدلالة الخارجية»، فإنه يتعلق بالجانب المراسي Pragmatique ، إذ يتناول علاقة اللغة بالمتكلم وبالعالم الخارجي .

لا ريب أن الموضوعات التي قصدناها هي غنية ومتشعبة بحيث أنها تتطلب عدة مؤلفات متخصصة. إلا أننا في هذه الأبحاث اقتصرنا على الهيكلية العامة، لكن دون أن نتخلى بذلك عن المنهجية الدقيقة والتقنية الضرورية لفهم سوي.

I القواعد التوليدية

لنعتبر الجمل التالية:

الدين النصيحة
الحق هو الصديق
الارجاف أول الكون
بدء المعرفة الشك
حب المغامرة طريق النجاح
استاذ علم التاريخ رئيس جمعية أهل القلم
الخ...

فإننا نلاحظ أنها تشترك كلها في كونها جملاً اسمية مؤلفة من قسمين رئيسيين قد يتفق أن يتوسطها الضمير. وتركيب كل من القسمين واحد؛ فهو يقوم من سلسلة، إن تعدت اسما واحداً، كانت من الأسماء المضافة، مثل:

الحق
أول الكون
حب المغامرة

استاذ علم التاريخ
رئيس جمعية أهل القلم.

لذلك نريد أن نطلق على هذه المركبات اسم الركن الاسمي. بالطبع، تجيز اللغة العربية تكرار الاضافات إلى ما لا نهاية له، رغم أن تحقيق ذلك السلوك اللفظي قد يمتنع بالواقع على الناطق العربي، لموانع نفسانية خارجية متعلقة بالذاكرة والانتباه. أما، من حيث المبدأ، فمن يعرف اللغة، يستطيع توليد تراكيب لفظية لا متناهية. وبما أن ذلك العارف لا بد وأن تتعين معرفته بقاعدة متناهية، كان المطلب قاعدة متناهية تجيز تراكيب لا متناهية. هذا ما تفعله القاعدة التالية:

قاعدة: ركن إسمي ← إسم + ركن إسمي

حيث السهم يشير إلى الإنتقال من الرموز السابقة إلى اللاحقة. إذ متى استقامت لنا عبارة:

ركن إسمي
فالتطبيق المتواصل للقاعدة يعطينا:
اسم + ركن إسمي
اسم + اسم + ركن إسمي
إسم + إسم + إسم + . . . + ركن إسمي.

إلى ما لا نهاية له. وأمثال هذه القواعد هي التي تفسر العمل الخلاق الذي يتيح لناطق لغة ما أن يبدع عدداً لا متناهياً من الجمل استناداً إلى عدد متناه من القواعد. لا شك أن الإكتفاء بالقاعدة المذكورة وحدها يرغمنا على توليد فقط أركان اسمية لا حد لمركباتها. والحال أن الركن

الإسمي قد ينحصر باسم واحد أو أثنين أو ثلاثة الخ . . . لذلك كانت الحاجة إلى قاعدة أخرى تبيح حرية التوقف عند أي عدد من الأسماء. وعليه وجب إضافة القاعدة التالية على السابقة:

قاعدة: ركن اسمي ← تعريف + اسم

أي انتقل من الرمز «ركن اسمي» إلى الرموز «تعريف + اسم». فإن أدت بنا القاعدة إلى المتابعة:

اسم ١ + اسم ٢ + . . . + اسم ن + ركن إسمي

كان بالإمكان التوقف عند ن + ١ اسم بتطبيق القاعدة الثانية على الرمز الأخير من المتابعة، أعني على « ركن اسمي » فنحصل على متابعة متناهية مركبة من ن + ١ عدد من الأسماء:

اسم ١ + اسم ٢ + . . . + اسم ن + تعريف + اسم ن+١ .

الآن وقد استقام لدينا توليد القسيمين للجمل المذكورة، فتوليد الجمل بأكملها يسهل تحقيقه بوضع الحساب الآتي:

ق١ : ← جملة

ق٢ : جملة ← ركن إسمي + (ضمير) + ركن اسمي

ق٣ : ركن اسمي ← { اسم + ركن إسمي / تعريف + اسم }

ق٤ : اسم ← حق، صديق، ارجاف، أول، معرفة، كون، نجاح، الخ . . . .

ق٥ : تعريف ← ألـ

ق٦ : ضمير ← هو، هي، هم، الخ . . .

فالقاعدة ق١ تختلف عن البقية بخلوها من مقدمة، أعني أن لا رمز فيها يسبق السهم، وهي بالتالي تجيز الانتقال من لا شيء إلى الرمز «جملة»، وبقول آخر تتيح الابتداء بالرمز المذكور. أما في القاعدة الثانية فالأقواس التي تحيط بكلمة «ضمير» أي (ضمير)، تشير إلى أن هذا الرمز هو إختياري. وفي القاعدة الثالثة تختصر الحواصر { } القاعدتين

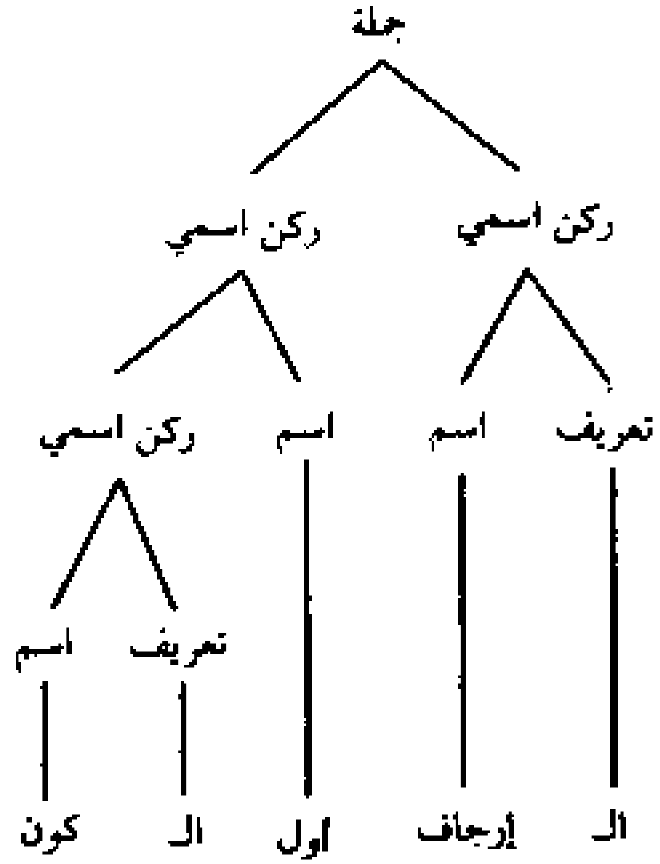
[illegible]

«ركن إسمي» إلى أحد السطور التي تضمها الحواصر، أما القواعد الباقية ق٤ -ق٦ فهي تؤدي بعملية الإنتقال إلى مفردات اللغة التي تتركب منها الجمل. فإن تعددت المفردات بعد السهم، عنينا بذلك أن عند كل تطبيق لاحدى القواعد المذكورة يقع الإختيار على مفردة واحدة فقط. لنرَ على سبيل المثال، كيف يتم استنباط جملة «الإرجاف أول الكون»:

١. جملة اسمية	ق١	
٢. ركن اسمي + ركن إسمي	ق٢	
٣. تعريف + اسم + ركن إسمي	ق٣	السطر الأعلى
٤. تعريف + اسم + اسم + ركن اسمي	ق٣	السطر الأعلى
٥. تعريف + اسم + اسم + تعريف + اسم	ق٣	السطر الأسفل
٦. الـ + اسم + اسم + تعريف + اسم	ق٥	
٧. الـ + ارجاف + اسم + تعريف + اسم	ق٤	
٨. الـ + ارجاف + أول + تعريف + اسم	ق٤	
٩. الـ + ارجاف + أول + الـ + اسم	ق٥	
١٠. الـ + ارجاف + أول + الـ + كون	ق٤	

حيث الرموز الواقعة إلى اليسار تشير إلى القواعد التي جرى تطبيقها على المتابعة السابقة.

من خصائص النسق الذي وضعناه، ليس فقط توليد المتابعات اللفظية التي تكوّن مجموعة من الجمل الاسمية فحسب، بل ان تدرّج الاستنباط نفسه يتضمن بنية الجمل. وهذا ما يظهر بوضوح إذا ما استدنا الى الإستنباط مشجراً يتفرع وفقاً للقاعدة المطبّقة في كل سطر من سطور الإستنباط. فالمشجر المساوق لاستنباط «الارجاف أول الكون» يأخذ هذا الشكل.



من المشجّر نستفيد أمرين مهمين: فهو من جهة يدل على تقطيع الجملة إلى الأجزاء التي تؤلف بنيتها النحوية، تماما كما تعمل الأقواس في الصيغ الرياضية عندما تزيل الالتباس الوارد في صيغة مهملة كهذه مثلاً:

سـ × صـ × ط

بتحديد بنيتها على هذا الشكل:

((سـ × صـ) + ط)

أو على شكل مغاير:

(سـ × (صـ + ط)).

ومن جهة أخرى يتم تصنيف هذه الأجزاء إلى مقولات نحوية، بحيث أن كل عنوان عند العقدة يشكل مقولة لما يتفرع عنه من مركبات. وفقا لذلك، يخبرنا المشجر السابق أن الجملة المؤلفة من العبارات: «أل»، «إرجاف»، «أول»، «كون»، تتضمن إلى جانب العبارات المذكورة، الأجزاء التركيبية، «الارجاف» «الكون»، «أول الكون»، «الارجاف أول الكون»، وأن الثلاثة الأولى من هذه الأجزاء تنتمي إلى مقولة الركن الاسمي والأخيرة إلى مقولة الجملة. لا شك أن مجموعة الجمل الاسمية العائدة إلى اللغة العربية أوسع بكثير من تلك التي تخولنا القواعد التي وضعناها أن نستنبطها. فلاستيعاب عدد أكبر من هذه الجمل، نحن بحاجة إلى إضافة قواعد جديدة على النسق السابق. وعلى سبيل المحاولة نريد إدخال الصفات وشبه الجملة في التركيب، بحيث يتأتى لنا استنباط جمل اسمية من النمط الآتي:

صاحب الحاجة	أعمى
الطير الأصفر	على الشجرة
المعرفة	علمية، أدبية
النجاح الباهر	من العمل المتواصل
استاذ التاريخ اليوناني القديم البحاثة	في الجامعة
الخ . . .	

نلاحظ هنا أن الصفات قد تتدخل وتتكرر إلى ما لا نهاية له في تركيبها مع الأسماء، كما أنها قد تتجمع منفردة فتؤلف أركانا وصفية لا متناهية.

لهذه الأصناف من الجمل قد تفي القواعد التالية بالغرض:

ق١: ← جملة

ق٢: جملة ← ركن اسمي + { ركن اسمي / ركن وصفي / شبة جملة }

ق٣: ركن اسمي ← { ركن اسمي + مركب وصفي / اسم + ركن اسمي / تعريف + إسم }

ق٤: ركن وصفي ← (ركن وصفي) + صفة

ق٥: شبه جملة ← حرف + ركن إسمي

ق٦: مركب وصفي ← تعريف + صفة

ق٧: إسم ← صاحب، حاجة، استاذ، طير، شجرة، تاريخ، جامعة، الخ . . .

ق٨: صفة ← اعمى، أصفر، علمية، أدبية، باهر، متواصل، يوناني، قديم، بحاثة . . . . الخ.

ق٩: حرف ← في، على

ق١٠: تعريف ← الـ

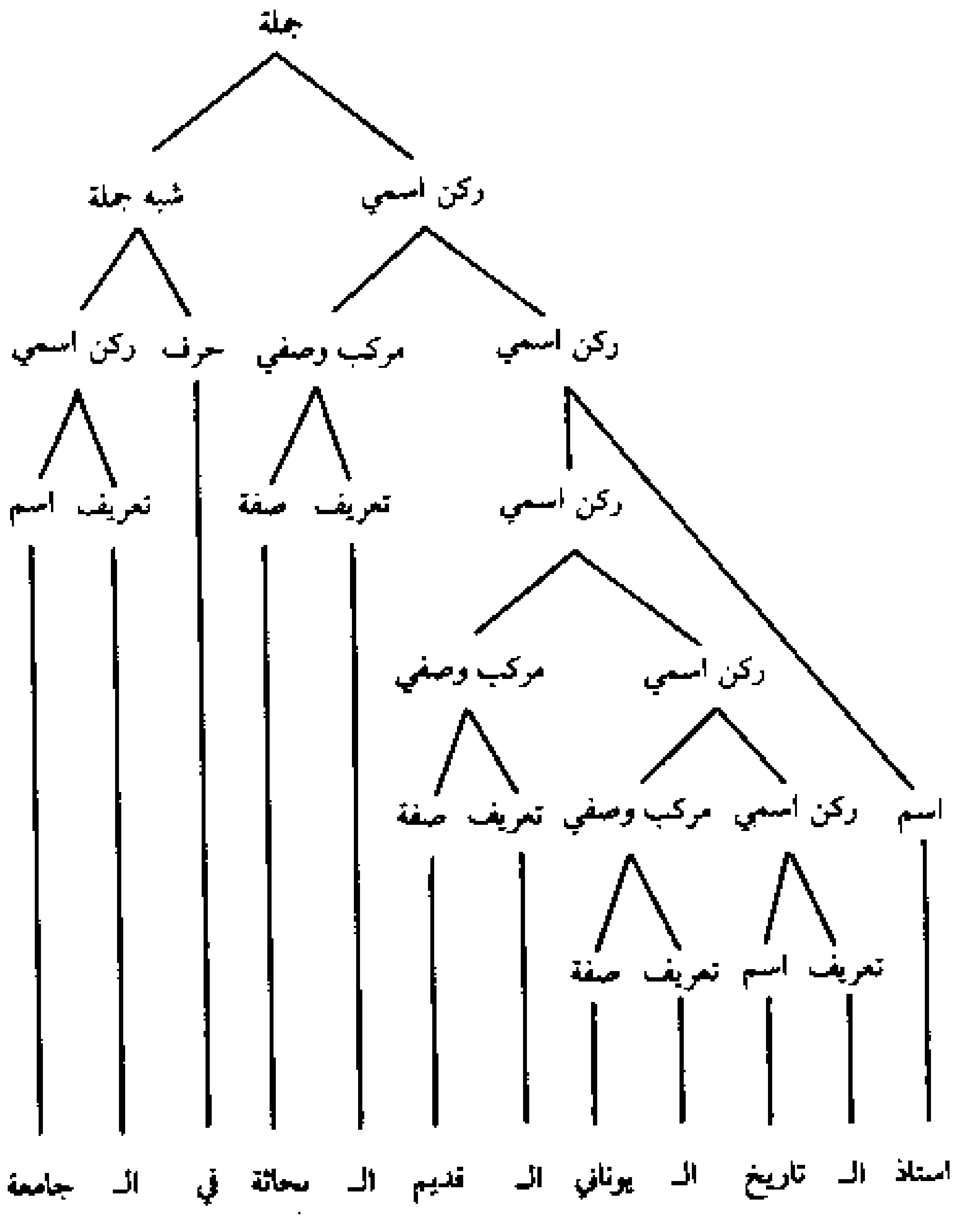
بناءً على هذا الحساب يأخذ استنباط جملة «استاذ التاريخ اليوناني القديم البحاثة في الجامعة» هذا التسلسل:

١. جملة إسمية ق١
٢. ركن إسمي + شبه جملة ق٢
٣. ركن إسمي + مركب وصفي + شبه جملة ق٣
٤. إسم + ركن إسمي + مركب وصفي + شبه جملة ق٣
٥. اسم + ركن إسمي + مركب وصفي + مركب وصفي + شبه جملة ق٣
٦. اسم + ركن إسمي + مركب وصفي + مركب وصفي + مركب وصفي + شبه جملة ق٣
٧. إسم + تعريف + إسم + مركب وصفي + مركب وصفي + مركب وصفي + شبه جملة. ق٣
٨. إسم + تعريف + إسم + تعريف + صفة + . . .

ونتابع إلى أن نحصل على المقولات اللغوية الأخيرة.

إسم + تعريف + إسم + تعريف + صفة + تعريف + صفة + تعريف + صفة + حرف + تعريف +

التي تفضي بنا إلى مفردات الجملة المطلوبة، متخذة لها البنية المحددة على الشكل الظاهر في المشجر التالي:


جملة
ركن اسمي
شبه جملة
ركن اسمي
مركب وصفي
حرف
ركن اسمي
ركن اسمي
تعريف
صفة
تعريف
اسم
ركن اسمي
مركب وصفي
اسم
ركن اسمي
مركب وصفي
تعريف
صفة
تعريف
اسم
تعريف
صفة
استاذ
الـ
تاريخ
الـ
يوناني
الـ
قديم
الـ
نحاتة
في
الـ
جامعة

إلى جانب الجملة الاسمية يقوم شريك ثان له، يتميز عنه باشتماله على الفعل ويسمى لذلك الجملة الفعلية. فهذه الثنائية في انقسام الجملة إلى ما يشتمل على فعل وإلى ما يخلو منه، خاصة تنفرد اللغة العربية بها عن معظم اللغات. وذلك يعود إلى أن فعل الاسناد أو الربط في جمل اللغات الأجنبية المقابلة للجمل الاسمية في العربية يؤدى بـ habere, essere.

وهذه الأفعال عند استعمالها لحمل اسم على آخر يقصد بها الوقوع بمعنى مطلق يعم كل مجالات الإدراك، خارجية كانت أم حقيقية أم ذهنية. وهي بالتالي أفعال لا تأتي بأي تعيين سوى الإشارة إلى الاسناد. ولما كان في العربية فعل الاسناد مفترضاً في كل جملة اسمية، كان لهذه الأفعال وجود مضمر.

لإدخال الجمل الفعلية ضمن الصيغ المستنبطة، يلزمنا إضافة بعض القواعد التي تضبط رتبة الركن الفعلي وتركيبه مثل:

جملة ← ركن فعلي + ركن إسمي + (شبه جملة).
ركن فعلي ← حاصر + فعل لازم
حاصر ← سوف، قد
فعل لازم ← تذهب، تكتب، تعشق.. الخ.

استناداً إلى هذه القواعد والقواعد السالفة، بالإضافة إلى إغناء مفردات اللغة، يجري استنباط الجملة الفعلية من نمط «قد تذهب الأحقاد عند الشدائد» على النحو الآتي:

١ ـ جملة

٢ ـ ركن فعلي + ركن إسمي + شبه جملة.

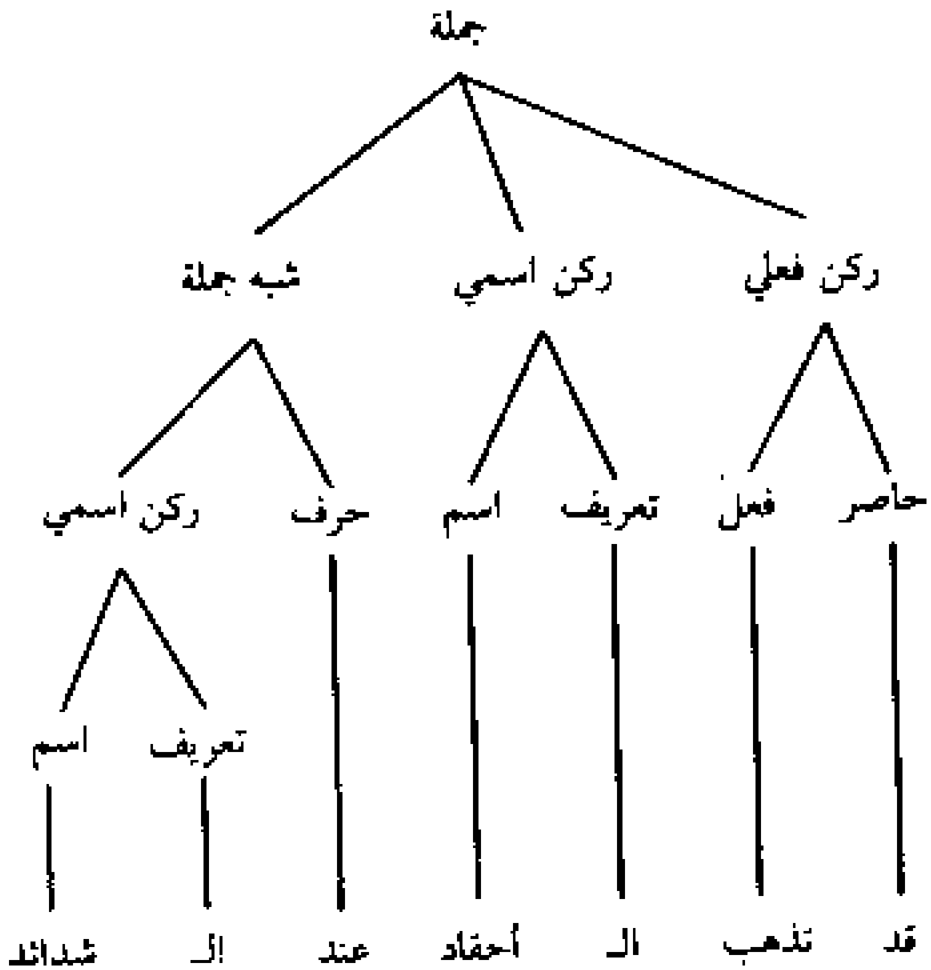
٣ ـ حاصر + فعل لازم + ركن إسمي + شبه جملة.

. . . .

. . . . الخ

قد + تذهب + ألـ + أحقاد + عند + الـ + شدائد

الذي يقابله هذا المشجر:



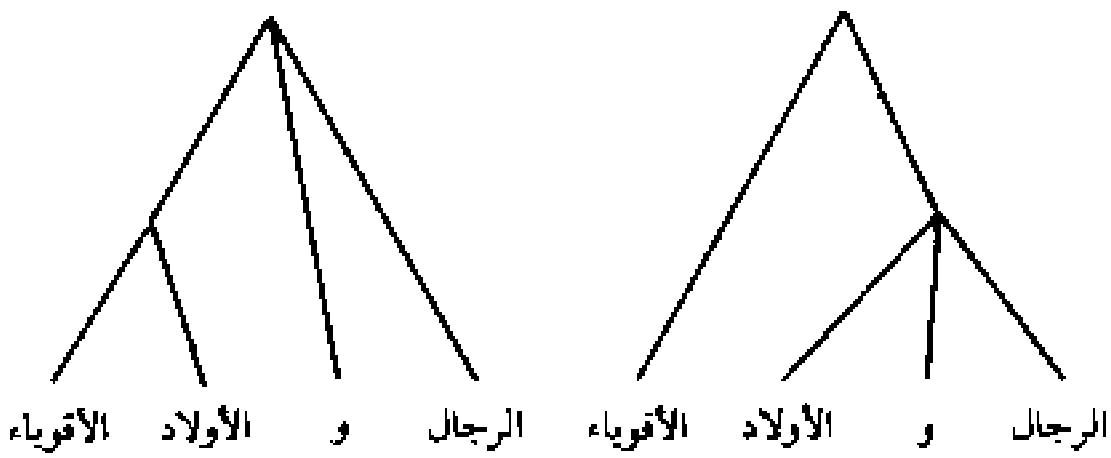
ثمة أفعال كالأفعال المتعدية وأفعال القلوب والتصيير قد تتطلب أكثر من ركن اسمي، فالاولى منها مثلا، تحتاج إلى القاعدة التالية:

جملة ← ركن فعلي + ركن إسمي + (ركن اسمي) + (شبه جملة).

وعلى هذا المنوال نجري في توسيع اللغة بإضافة قواعد جديدة، حتى نستنفد كل التراكيب التي تشتمل عليها اللغة.

II القواعد التحويلية

يتضح لنا مما سبق أن القواعد البنيوية تفيد توليد جمل اللغة ووصفا لبنية هذه الجمل، وهي بالتالي قادرة على تفسير الالتباس الذي يقع في بعض التراكيب، كما في القول «الرجال والأولاد الأقوياء»، وذلك بإسناد مشجرين مختلفين هما:



ومع ذلك فهذا الوصف يقتصر على التركيب الظاهر، إذ الجمل تضمر، سوى البنية الظاهرة، علاقات نحوية صورية يتعين بها المدلول.
فقد يتفق لكثير من الجمل أن تتخذ لها بنية ظاهرة مختلفة مثل:

زيد عريض الجبين

جبين زيد عريض

زيد جبينه عريض

إنما بالرغم من هذا الإختلاف لن تخف على الناطق العربي وحدة التركيب المتضمنة فيها. كما أن الجمل قد تشترك في بنية ظاهرة واحدة مثل:

١ ـ زيد كبير الرأس

٢ ـ زيد كبير الأخوة.

او ايضاً:

٣ ـ دُفع المال من زيد

٤ ـ سُرق المال من زيد.

ولكن يكفي أن نخضع هذه الجمل إلى بعض التحويلات من تقديم وتأخير وحذف الخ... حتى يتجلى لنا تغاير جوهري في التركيب. وبالفعل فالجملة ١ يمكن تحويلها إلى:

رأس زيد كبير

دون تبديل في المدلول، ولا يصح هذا التلازم في الثانية، إذ قولنا:

أخوة زيد كبار

لا يعادل قولنا:

زيد كبير الأخوة.

كذلك بالنسبة إلى ٣ ، ٤، فالجملة:

دُفع المال من زيد

تستخلص من:

دفع زيدٌ المال

بينما يتنافى ذلك في الصيغتين:

سُرق المال من زيد
زيد سَرق المال.

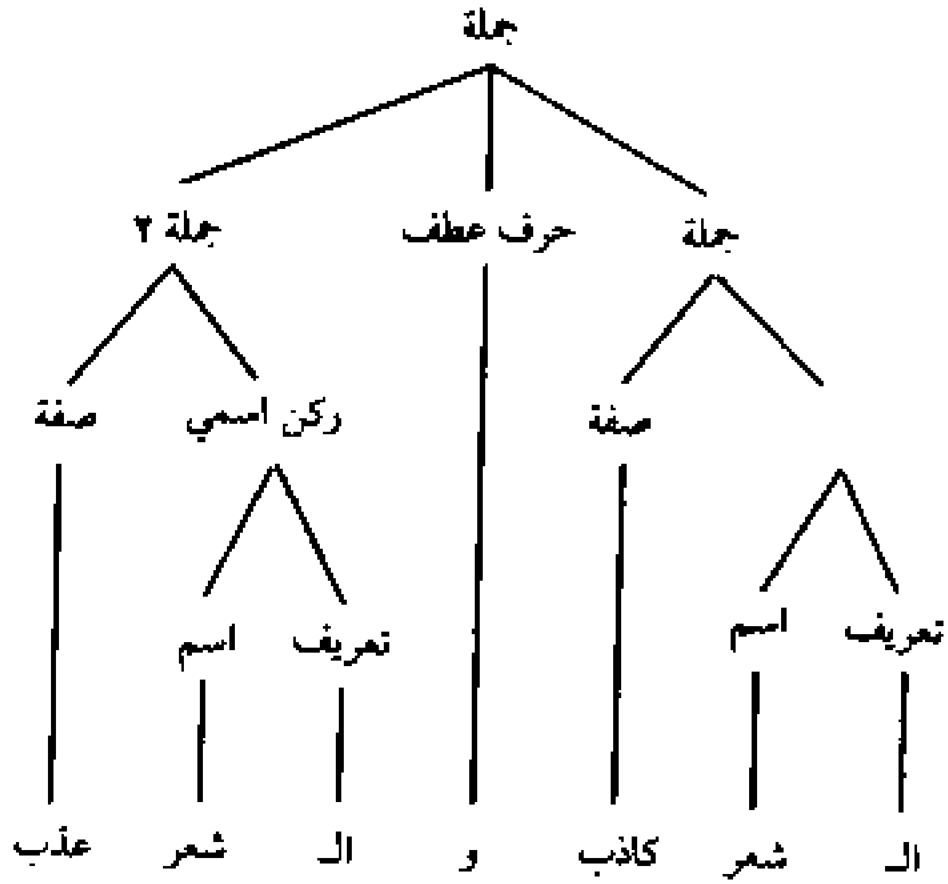
من هذه الشواهد وغيرها الكثير في لغة العرب، نستدل أن للجملة، إلى جانب البنية الظاهرة، بنية مقدرة تضبط خواصها الدلالية. فلكي يؤدي النحو حسابا عن هذا التمييز، وجب أن يتضمن من جهة، قواعد بنيوية تستطيع توليد البنية المقدرة الأصلية للجملة، ومن جهة أخرى قواعد تحويلية تشرح مراحل الانتقال من البنية المقدرة إلى البنية الظاهرة. لنستشهد على ذلك بمثل بسيط، فقولنا:

١ ـ الشعر كاذب وعذب
٢ ـ الشعر كاذب والشعر عذب.

فهذه الجملة المركبة التي تؤلف البنية المقدرة للأولى سهل استنباطها من القواعد السالفة بالاضافة إلى هاتين القاعدتين:

جملة ← جملة ١ + حرف عطف + جملة ٢
حرف عطف ← و

فنحصل على هذا المشجر:



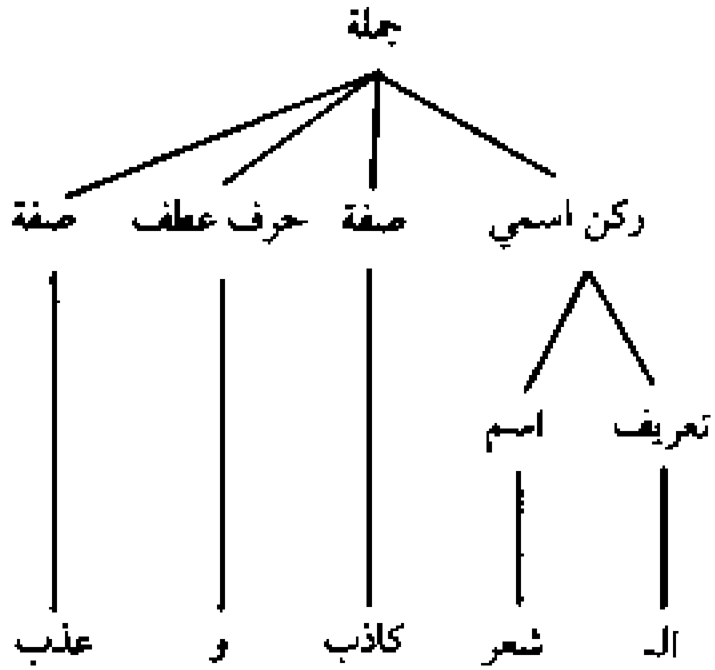
أما الإنتقال من البنية السابقة إلى البنية الظاهرة فيتم بواسطة القاعدة التحويلية الأتية:

ركن إسمي + ركن وصفي + حرف عطف + ركن إسمي +
١ ٢ ٣ ٤

ركن وصفي ←
٥

ركن إسمي + ركن وصفي + حرف عطف + ركن وصفي
١ ٢ ٣ ٥

شرط أن تتوفر المساواة بين ١ و٤ . وبناءً على ذلك يستقيم لنا المشجر الجديد :



نستقرىء من هذا المثل أن القواعد التحويلية تختلف عن البنيوية في أمور عدة : فهي تجيز الانتقال من أكثر من رمز واحد إلى متتابعة من الرموز قد تكون أنقص، بالاضافة إلى شروط تقيّد الإنتقال. وهذا ما يجعلها أقوى من القواعد البنيوية، بمعنى أن كل ما تستطيع استنباطه هذه القواعد، تستطيع فعله القواعد التحويلية، بينما العكس لا يصح . وثمة فارق أساسي آخر، وهو أن القواعد التحويلية لا تستبدل متتابعة من الرموز بأخرى فحسب، بل تغير سائر البنية؛ إذ بتحويل مقولة لغوية يتحول معها الفرع والأصل اللذان يتعلقان بها وحدها. لذلك كانت الرموز المستعملة في القواعد البنيوية موضوعة لذاتها، بينما في التحويلية فهي موضوعة لما تقع عليه من القسائم. أعني أن الاختلاف في استعمال

الرموز في الصنفين من القواعد هو الاختلاف الواقع ما بين الكلمة واسم الكلمة.

لا شك أن مراحل التحول من بنية مقدرة إلى بنية ظاهرة في كثير من الجمل قد يبلغ درجة عالية من التعقيد، فقولنا:

اقتحم الجيش الباسل أرض العدو

مرجعه إلى:

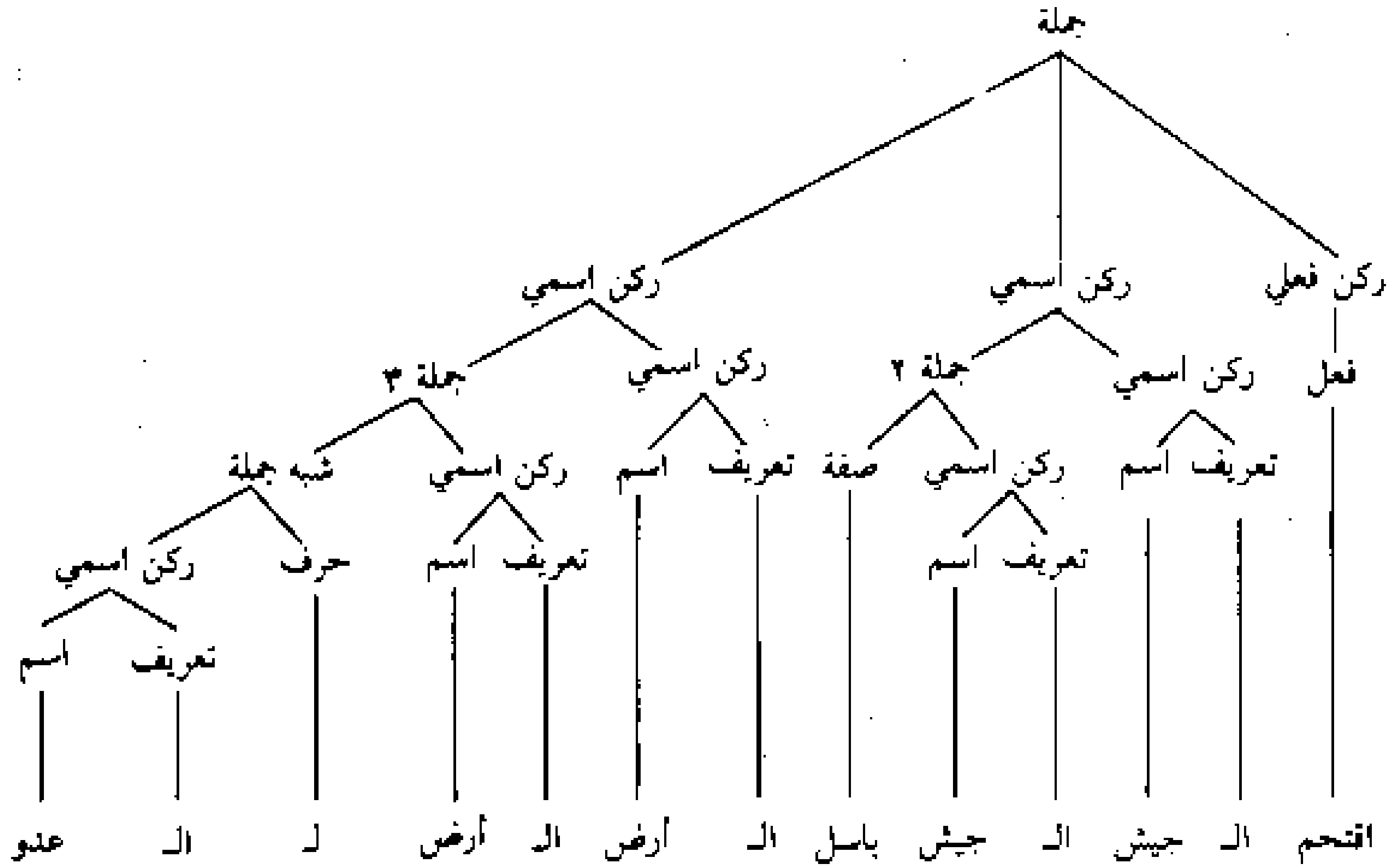
اقتحم الجيش، الذي هوباسل، الأرض، التي للعدو
وهذا الأخير يتحلل بدوره إلى ثلاث جمل:

اقتحم الجيش الأرض
الجيش باسل
الأرض للعدو

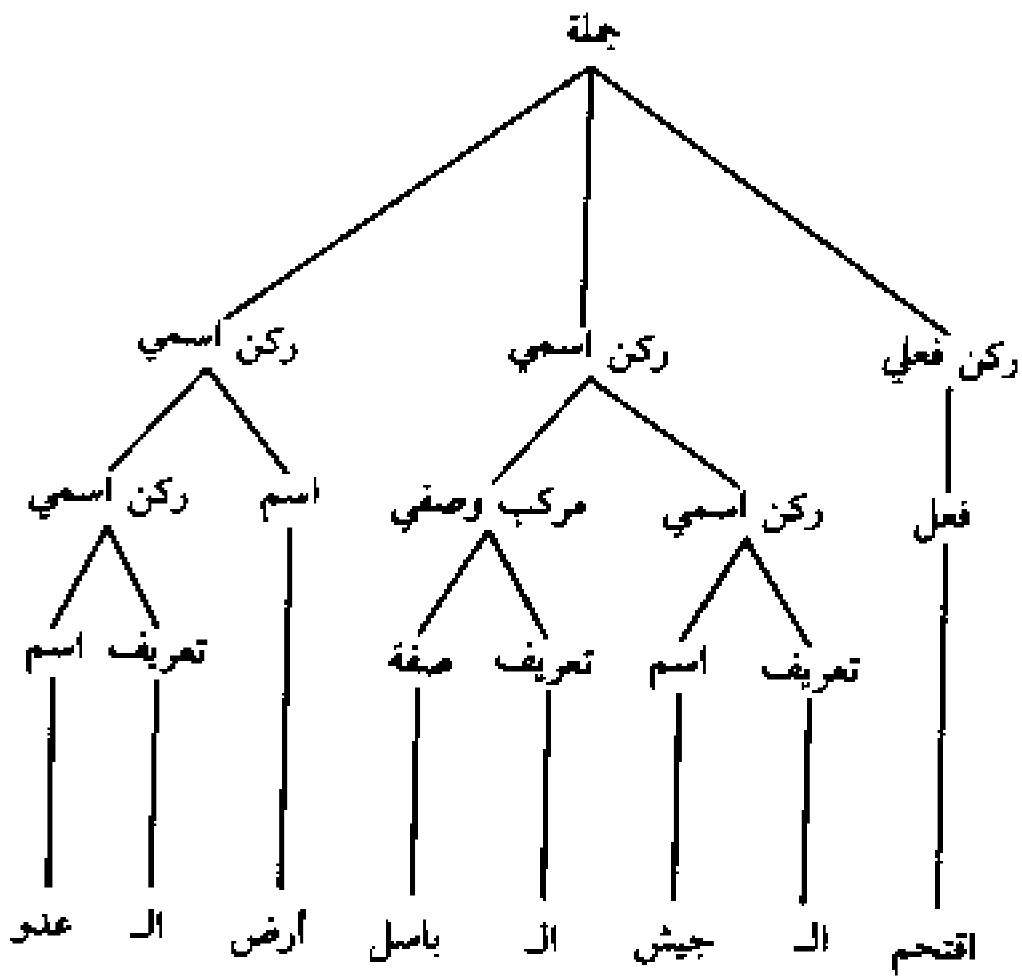
لإبراز هذا التركيب في البنية المقدرة تستعين بنحو يتضمن القاعدتين التاليتين:

جملة ← ركن فعلي + ركن إسمي + ركن إسمي
ركن إسمي ← ركن إسمي + جملة

فيتأتى لدينا مشجر شامل للجمل الثلاث:


جملة
ركن فعلي
ركن اسمي
ركن اسمي
فعل
ركن اسمي
جملة ٢
ركن اسمي
جملة ٣
تعريف
اسم
ركن اسمي
صفة
تعريف
اسم
ركن اسمي
شبه جملة
تعريف
اسم
تعريف
اسم
حرف
ركن اسمي
تعريف
اسم
اقتحم
الـ
جيش
الـ
جيش
باسل
الـ
أرض
الـ
أرض
لـ
الـ
عدو

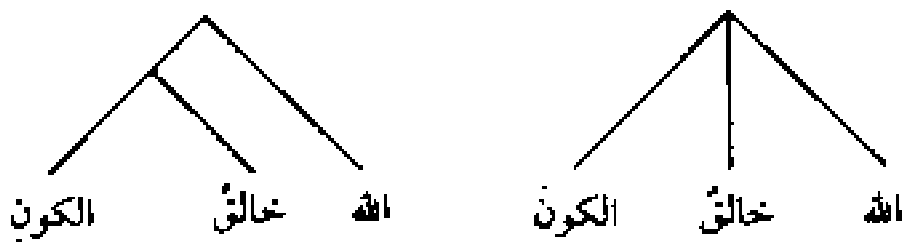
أما الوصول بهذه البنية المقدرة إلى الظاهرة فيتطلب أكثر من ٤ قواعد تحويلية يرافق كل تطبيق منها مشجر مختلف حتى يتم لنا هذا المشجر:



*

نلاحظ من القواعد والمشجرات التي رسمناها، أن الركن الفعلي في اللغة العربية يستقل بفرع خاص به دون أن يقبل الإنقسام إلى مركب فعلي وركن إسمي، مثلما تجيز ذلك القواعد المتفق عليها في اللغات الأوروبية . وتعليل هذا الأمر ليس فقط أن المرتبة الطبيعية للركن الفعلي

هي صدر الجملة، مما يحتم انفصاله عن شبه الجملة وعن الأركان الاسمية التي تقوم مقام المفعولات، بل أيضاً حين تأخره، بواسطة قواعد تحويلية، فعمل اسم الفاعل المزدوج يبرر استقلال الركن الفعلي. لأن اسم الفاعل قد يقوم بعمل الفعل فينصب، ويعمل الاسم فيضاف وبالتالي يفترض بنيتين مختلفتين في الجملة، في الواحدة يكون مستقلا وفي الأخرى يدخل في التركيب مع ركن اسمي هكذا:



في حين خلو الجملة من أي ركن فعلي، يكون فعل الإسناد أو الربط، بسبب عموميته الشاملة، مقدراً في صدر الجملة. أما فعل «كان» فمهمته ليست اسنادية، كما هي حاله في اللغات الأجنبية، بل أن دخوله لا يضيف سوى تعيين زماني، ولهذا أطلق عليه مناطقة العرب اسم «السور الزماني». وأما ظهور الضمائر بين الركنين الاسميين على هيئة توهم بأنها تقوم مقام الرابطة فيجد تفسيره في القاعدة التحويلية الآتية:

اسم + اسم . . . + ركن إسمي- X ←

اسم + . . . + ركن اسمي - اسم + . . . + اسم + ضمير - X

التي تتيح مثلاً تحويل الجملة:

معرفة سبب حوادث الكون ـ غاية العقل

إلى:

الكون ـ معرفة سبب حوداث ـ ه ـ غاية العقل

حوادث الكون ـ معرفة سبب + ها ـ غاية العقل

سبب حوادث الكون ـ معرفة + ه ـ غاية العقل.

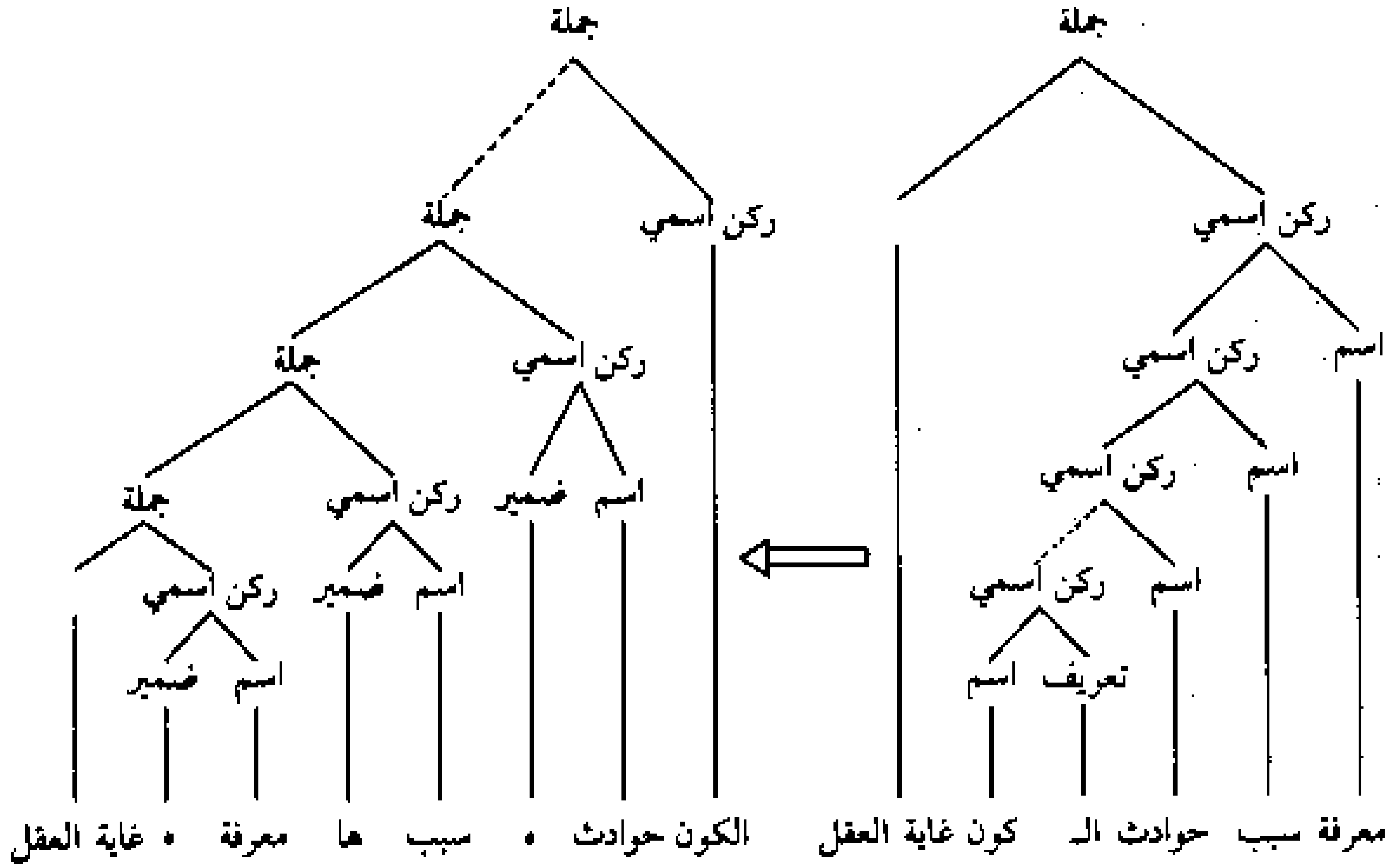
فعند افتراض المتابعة من الأسماء لـ «ركن اسمي» مجموعة فارغة ∅ تتخصص القاعدة السابقة بـ:

∅ + ركن اسمي ـ X ← ركن اسمي ـ ∅ + ضمير ـ X

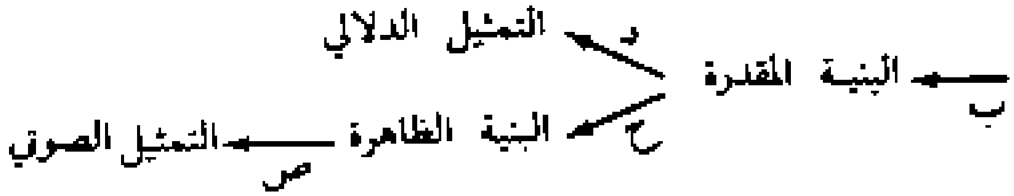
وطبقاً لهذا نحصل على:

معرفة سبب حوادث الكون ـ ∅ + هي ـ غاية العقل.

تكرار القاعدة مختلف عليه بين النحاة، فمنهم من قيّد التطبيق مرة أو مرتين، نتيجة للتعقيدات التي تطرأ على بنية الجملة، ومنهم من أطلقه، بحيث أنه يمكن تفصيل جملة مركبة من ركن اسمي يحتوي على ن اسم، إلى ن جملة، على هذا الشكل:


جملة
ركن اسمي
اسم
ركن اسمي
اسم
ركن اسمي
اسم
ركن اسمي
تعريف
اسم
معرفة سبب حوادث الـ كون غاية العقل
جملة
ركن اسمي
جملة
ركن اسمي
اسم
ضمير
جملة
ركن اسمي
اسم
ضمير
جملة
ركن اسمي
اسم
ضمير
الكون حوادث • سبب ها معرفة • غاية العقل

مفاد ما سبق أن التركيب النحوي للغة يقوم على أساس من القواعد البنيوية (ب) التي تولد البنية المقدرة الأصلية. ومن ثم تأتي مهمة القواعد التحويلية (ح) فتخضع البنية الأصلية إلى عدة تغييرات حتى تفضي بها إلى البنية الظاهرة. فاستنادا إلى البنيات المقدرة يتعين التمثيل الدلالي بواسطة مطالب دلالية (د) وأما البنية الظاهرة فغايتها أن تتلقى قواعد (ص) تعطيها التمثيل الصوتي: هذا ما يجمله الرسم الآتي:



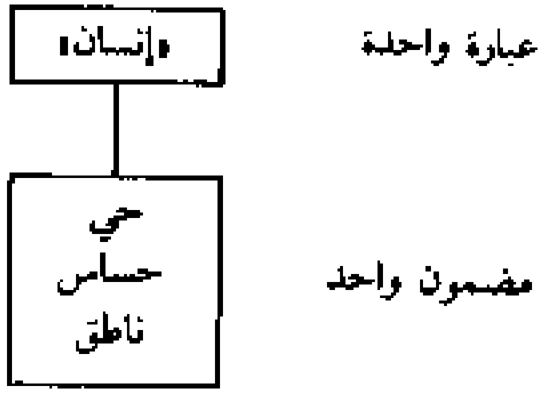
III الدّلالـــة المعجَــميَّة

إن كل عبارة لغوية، من حيث هي كذلك، تتضمن نسبة إلى مضمون أو معنى ما. فإن لم يكن للفظة معينة مثل هذه النسبة في إحدى اللغات، خرجت هذه اللفظة عن أن تكون عبارة لغوية. فهكذا، مثلاً، المركب الصوتي «مادث» لا يشكل كلمة ضمن نسق اللغة العربية لأنه لا يوجد معنى موضوع له.

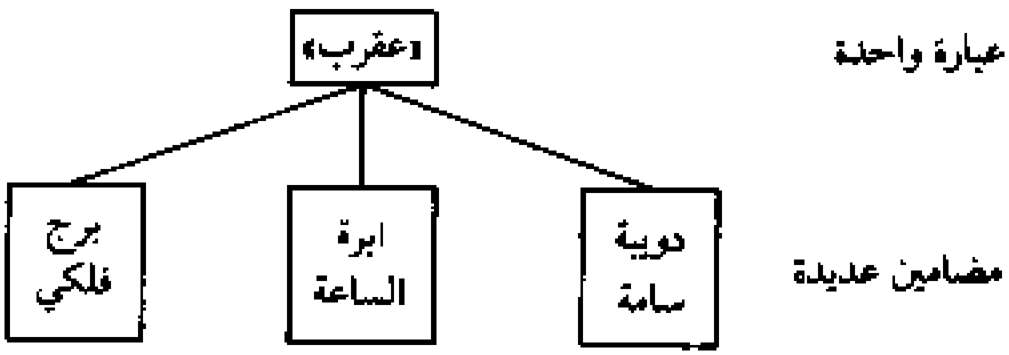
صحيح أنه يمكن اعتبار الرموز اللغوية دون الالتفات إلى المعنى كما يحصل في بناء الانساق الصورية البحتة، لكن هذا الاعتبار لا يستتبع البتة نفي النسبة المضمرة الحاصلة بين الرمز وبين المدلول المتوقع إسناده.

إذن، حتى يُعدّ شكل ما صوتي أو كتابي رمزاً لغوياً، يجب أن يحمل بحد ذاته إضافة قصدية إلى مضمون أو معنى معيّن.

هذه الاضافة غالباً ما تكون بين كلمة واحدة ومضمون واحد، كما في المثال:



حيث كلمة «إنسان» تُطلق فقط على الكائن المعروف. وتُسمى عندها الكلمات من هذا القبيل الكلمات المتواطئة (Univoque بلغة المنطق و Monosème باصطلاح الألسنية المعاصرة). ولكن أيضاً قد تكون هذه الإضافة بين كلمة واحدة وعدة مضامين، كما هي الحال في اللغات الطبيعية، نحو:



حيث كلمة «عقرب» تدل على ثلاثة مضامين مختلفة هي دبية سامة أو إبرة الساعة أو برج فلكي. وتوصف أمثال هذه الكلمات بالمشتركة (équivoque أو أيضاً polysème).

بوجه عام، إن مضمون الكلمة ليس وحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم، بل يتألف من عدة عناصر منتظمة وفق بنية محددة. هذه

العناصر نريد أن نخصها باسم «المقَومات الدلالية». لنعتبر على سبيل المثال كلمة «ريم»، فإننا نستطيع أن نحكم أنَّ:

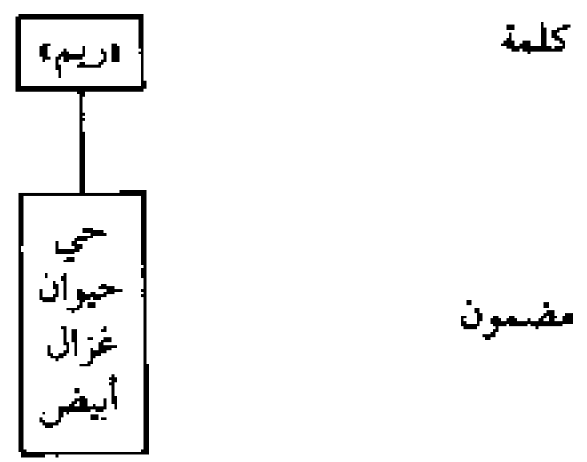
كل ريم هو غزال

دون العكس، مما يدل على أن مضمون «ريم» يشتمل على مضمون «غزال»، ويفضل عليه، أي أنه يحتوي، بالاضافة إلى مضمون «غزال»، مقوماً آخر يميزه عن غيره من الغزلان. فإذا ما قابلنا معنى «الريم» مع معنى «العُفر»، اتضح لنا أن هذا المقوّم الدلالي هو: الأبيض. وهكذا يتعين مضمون كلمة «ريم» بالمركَّب الدلالي: غزال أبيض. إنما هذا لا يعني أن مضمون «ريم» يقتصر على وحدتين دلاليتين لا تتجزءان، ففي الامكان بعد تحليل مضمون «غزال»، إلى عناصر أخرى متضمّنة فيه، ويكفي لذلك أن نتحقق من صدق القضيتين الآتيتين:

كل غزال حيوان

كل غزال حي

حتى نبث أن حيوان و حي، اللذين هما مقومان لمضمون كلمة «غزال»، هما كذلك مقومان لمضمون كلمة «ريم»، لكون معنى «الغزال»، داخلاً في مضمون «الريم». وبالتالي يمكن ان نستخلص أنَّ:



لنأخذ مثلاً آخر، ولنقارن بين الكلمات الأربع الآتية: «رجل»، «أمرأة»، «فتى»، و«فتاة». فإنه من السهل، استنادا إلى معرفتنا باللغة العربية أن نتحقق أن كل الكلمات الأربع تشترك في المقوم الدلالي: إنسان؛ وأن الرجل والمرأة يتفقان في كونهما راشدين ويختلفان في الذكورة والأنوثة. وكذلك يجتمع الفتى والفتاة في عدم بلوغ سن الرشد ويختلفان في الجنس. وبالتالي، فالمقومات الدلالية التي تعيّن مضمون كل من الكلمات الأربع المذكورة وتميزها عن بعضها البعض هي: إنسان، ذكر، أنثى وراشد. هذا ما يمكن إجماله في الجدول الآتي:

مقومات دلالية / عبارات	رجل	امرأة	فتى	فتاة
إنسان	+	+	+	+
ذكر	+	−	+	−
أنثى	−	+	−	+
راشد	+	+	−	−

حيث العلامة «+» تشير إلى إنتماء المقوم الدلالي إلى مضمون الكلمة الموافقة، والعلامة «−» إلى عدم إنتمائه.

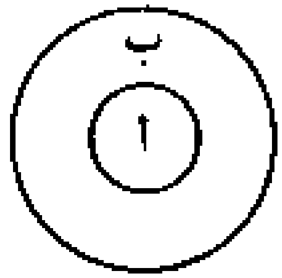
IV النسب أو العلاقات بين المعاني

إن وجود مقومات متنوعة في مضامين الكلمات، يتيح لنا أن نميّز عدة علاقات أو نسب بين المضامين. فحتى يتم لنا ذلك، يكفي أن نقارن بين المقومات الدلالية العائدة للكلمات من حيث هي مجموعات، ونطبق عليها التعريفات والعلاقات المتواضع عليها في نظرية المجموعات[1]

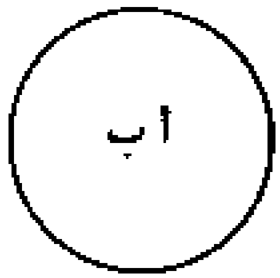
من المعروف أنه يمكن بين أية مجموعتين أ و ب تفصيل أربعة أنواع من العلاقات هي على التوالي:

١ . علاقة التضمن (inclusion): وتقوم هذه العلاقة بين المجموعتين أ و ب عندما تكون كل العناصر التي تتكون منها المجموعة أ هي من بين العناصر التي تتألف منها المجموعة ب وتمثّل عادة على هذا الشكل:

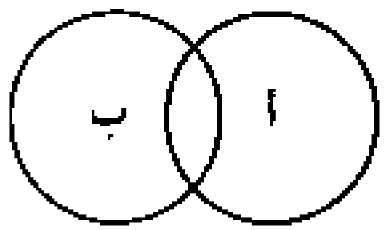
١ – من وجهة نظر تاريخية، كان للمناطقة واللغويين العرب، قبل الألسنيين المعاصرين، السبق في تحديد هذه النسب وتثبيت القوانين التي تنطبق عليها. وللمرة الأولى تظهر نظرية النسب بشكل تقريري موجز في كتاب «المعيار» للغزالي (ص ٩٢)، إنما لم تخضع لبحث تفصيلي مسهب إلا في القرن الثالث عشر مع الأرموي والقزويني.



٢ . علاقة المساواة : (equality, égalité)، وهي تتحقق حين تكون العناصر التي تتألف منها أ هي العناصر ذاتها التي تتألف منها ب، وتمثيلها كالآتي :

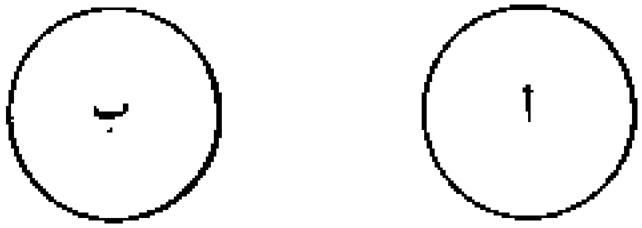


٣ . علاقة التقاطع[1] (intersection) : وتتوفر هذه العلاقة إن فقط اشتركت المجموعتان أ و ب في عناصر واختلفت في أخرى، على هذا النحو:



١ ـ نلفت النظر إلى ان التقاطع هنا مأخوذ من حيث هو علاقة relation وليس من حيث هو تابع أو دالة function .

٤ . علاقة التباين (différence): وهي العلاقة الحاصلة بين مجموعتين لا تشتركان في أي عنصر، وبالتالي تأخذ لها بالدوائر التمثيل الآتي:



استناداً إلى هذه التعريفات، يمكن ضبط وإيجاد النسب القائمة بين المعاني.

لنأخذ على سبيل المثال الكلمات الآتية: «ظبي، غزال، ريم، عُفر، نحاس، و لنقارن بين مقوماتها في جدول كما فعلنا سابقا على هذا النحو:

عبارات / مقومات	«ظبي»	«غزال»	«ريم»	«عُفر»	«نحاس»
معدن	–	–	–	–	+
حيوان	+	+	+	+	–
ثديي	+	+	+	+	–
مجتر	+	+	+	+	–
سريع	+	+	+	+	–
أبيض	.	.	+	–	–
أحمر	.	.	–	+	–
أصفر	.	.	–	–	+

حيث الصفر « . » هنا يشير إلى حياد معنى الكلمة بالنسبة إلى المقوم الموضوع بإزائه.

فإننا نستطيع أن نتحقق أن بين ظبي وغزال تقوم علاقة مساواة من حيث المفهوم، وهي العلاقة التي نريد أن نطلق عليها اسم التذوات (identité)، لأن كل المقومات التي تعود إلى مفهوم الظبي هي نفسها التي تعود إلى مفهوم الغزال، كما أن العكس صحيح، ونتحقق أيضاً أن العلاقة بين غزال وريم هي التضمن، لأن مفهوم الريم يتضمن كل مقومات مفهوم الغزال ويزيد عليه بالمقوم: أبيض. وكذلك النسبة بين عُفر وغزال. وأما العلاقة بين ريم وعفر فهي التقاطع، لأنهما يشتركان معا بالمقومات: حيوان، ثديي، مجتر، سريع؛ ويفارق الواحد الآخر بأن الأول أبيض والثاني أحمر. وأخيراً نستطيع أن نستقرىء من الجدول أن لا مقوم مشترك بين مفهوم النحاس وكل من مفاهيم الكلمات الموضوعة، وبالتالي فالعلاقة بين النحاس، البقية هي علاقة تباين.

هذه التعريفات للعلاقات بين مفاهيم المحمولات، التي أخذ بها بعض الألسنين المعاصرين[١]، ليست سوى نقل لتلك النسب المتعارف عليها في نظريات المجموعات، وتطبيقها على المقومات. لكن يبدو أن تعريف التقاطع والتباين للعلاقات من حيث المفهوم على النحو المذكور، لا يخالف العرف الشائع فحسب، بل هو كذلك غير نافع.

فمن جهة، إن هذا التعريف، إما يلغي كليا التمييز ما بين التقاطع

---

١ ـ انظر:
Wiegand. Herbert Ernst: Synchronische Onomasiologie und Semasiologie. Kombinierte Methoden zur Strukturierung der Lexikographie In: Germanistische Linguistik 3, 1970, S. 243-384.

والتباين، كما هي الحال في النظرية الارسطية، حيث تحليل المقومات العائدة لكل كلمة يؤدي بالنهاية إلى مقوم مشترك لجميع الكلمات هو «الشيء» أو «الموجود»، وإما على الأقل، عند عدم القبول بمثل هذا المحمول الأعم، يحصر التباين بين عدد قليل من المقولات هي المعاني الشاملة الخاصة بكل لغة مثل الكيفية، الكمية، الفعل الخ...

أما فيما يخص الجدول الذي عرضناه، فلم يتم لنا التباين بين مفهوم النحاس وكل من مفاهيم سائر الكلمات، إلا لتوقفنا عند المقولتين: معدن وحيوان. فلو تابعنا التحليل لوقعنا مثلا على المقوم المشترك: مادي.

ومن جهة أخرى، عند تبني التعريف المذكور للتقاطع، فالمفاهيم التي جرت العادة على اعتبارها متضادة بل حتى متناقضة مثل الأبيض واللاأبيض تصبح فقط متقاطعة، لأنه لا يمتنع بوجه عام إيجاد مقوم مشترك أعلى كالمقوم ـ كيفية ـ بالاضافة إلى الألوان.

لهذه الأسباب، نريد أن تقترح للتقاطع بحسب المفهوم تعريفا أخص، على النحو الآتي:

تقوم بين مفهومين علاقة تقاطع إن فقط اشتركا في مقومات وتفارقا في أخرى، شرط أن لا يكون تضاد بين أحد المقومات المتفارقة العائدة لأحد المفهومين وأحد المقومات المتفارقة العائدة للمفهوم الآخر.

ونريد أن نقترح للتباين بحسب المفهوم هذا التعريف الأعم:

تقوم بين مفهومين علاقة تباين إن فقط احتوى احدهم على مقوم يضاد أحد المقومات الداخلة في مفهوم الآخر.

استنادا إلى هذين التعريفين الجديدين، تصبح العلاقة القائمة بين مفهوم الريم ومفهوم العفر هي علاقة تباين، وليست علاقة تقاطع، لأن المقومين اللذين يتفارقان بهما أي ـ أبيض ـ و ـ أحمر ـ يتضادان. أما المثال على التقاطع بحسب التعريف الجديد، فإننا نجده إذا ما قارنا ـ ريم ـ مع ـ خشيش ـ، فكما يظهر من الجدول الآتي:

مقومات / عبارات	«ريم»	«خشيش»
حيوان	+	+
ثديي	+	+
مجتر	+	+
سريع	+	+
ابيض	+	-
صغير	-	+

لا يفترق الريم عن الخشيش إلا بكون الأول أبيضا والثاني صغيرا. وليس من تضاد بين هذين المقومين. هذا فالعلامة « - » تشير إلى أن المقوم ـ أبيض ـ هو محايد بالنسبة للخشيش، والمقوم ـ صغير ـ محايد بالنسبة للريم.

٧ العلاقات بين الكلمات

نظراً للصلة الوثيقة بين المعاني والكلمات، فقد اتفق المنطق القديم والألسنية المعاصرة على تمييز علاقات بين الكلمات أيضاً. لكن الدواعي التي دفعت كل منهما إلى ذلك مختلفة. فبينما أراد المعاصرون دراسة البنيات الحاصلة على المستوى المعجمي للغة، انطلق المناطقة من اعتبار نسبة الألفاظ إلى المعاني من حيث الكمية واستقصوا البحث في كل الاسنادات الممكنة ما بينها. ومن الواضح أن هذا الاعتبار يؤدي إلى أربعة احتمالات هي على التوالي:

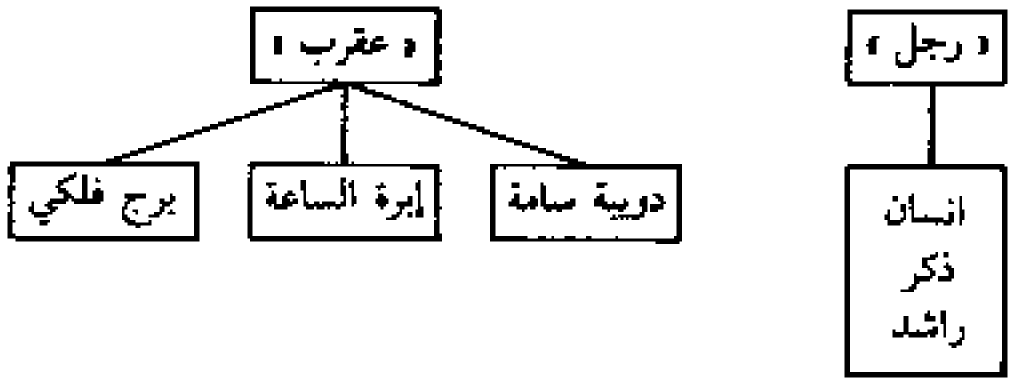
إسناد كلمة واحدة إلى معنى واحد.

إسناد كلمة واحدة إلى عدة معان.

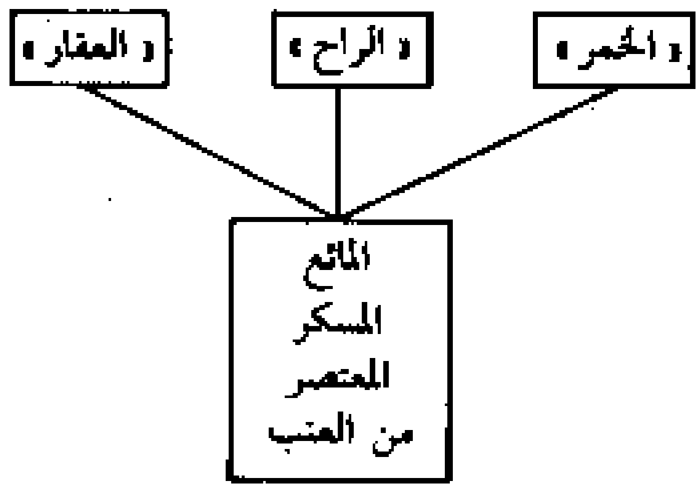
إسناد عدة كلمات إلى معنى واحد.

إسناد عدة كلمات إلى عدة معانٍ مختلفة.

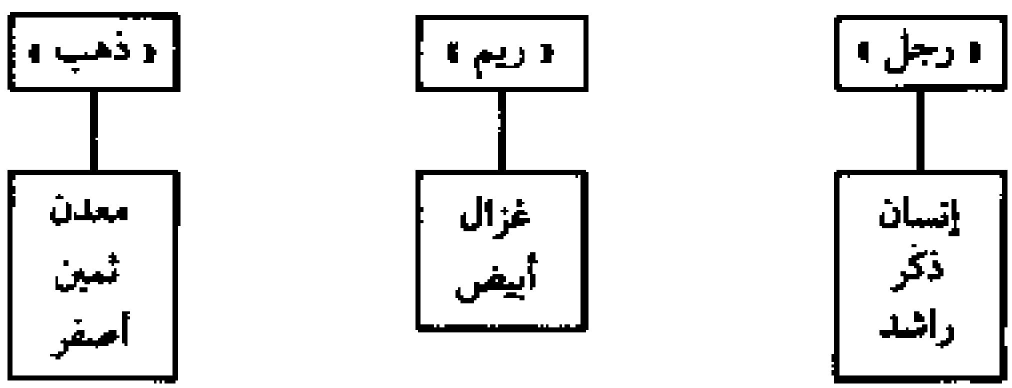
ففي الأسنادين الأول والثاني، ومثالها كما مر.



تحصل على ما أسميناه «الكلمات المتواطئة»، و«الكلمات المشتركة». وفي الاسناد الثالث، ومثاله:



يقال للكلمات أنها مترادفة synonyme. وفي الاسناد الرابع، كما في هذا الشكل:



توصف الكلمات بالمتزايلة antonyme .

لكن هذا التصنيف هو غير متجانس، إذ بينما يشكل كل من التواطوء والاشتراك خاصة قارة تتصف بها الكلمات المفردة، لنسبة بينها وبين المعاني، فالترادف والتزايل، وإن كانا مبنيين على المعاني، هما أصلا علاقتان بين الكلمات ذاتها، لذلك يجدر الفصل بين الفئتين وادراج الترادف والتزايل فقط تحت العلاقات اللفظية التي نحن بصددها.

من السهل أن نتبين من الأمثلة المذكورة التساوق بين الترادف والتزايل من جهة والتفاوت والتباين من جهة أخرى. وفعلاً يتم تأسيس العلاقات بين الكلمات على العلاقات بين المعاني.

بالتعريف، ثمة ترادف بين كلمتين إن فقط تساوى مضموناهما، وثمة تزايل بين كلمتين إن فقط تباين مضموناهما، وهذا يحصل، كما رأينا، إن فقط وجد في أحد المضمونين مقوم مضاد لمقوم من المضمون الآخر.

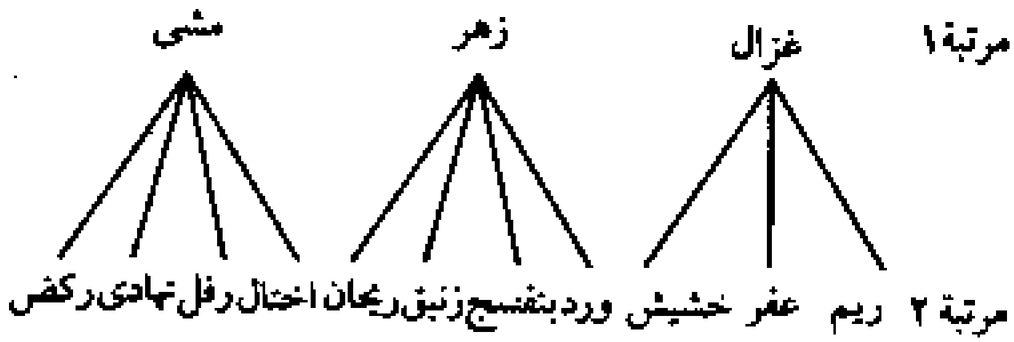
إستناداً إلى هذين التعريفين، يمكننا أن نعين بين خصائص الانعكاس reflexivité، والتناظر symétric والتعدي transitivité[1] تلك التي تعود إلى كل من الترادف والتزايل.

---

١) بوجه عام، يجري تعريف الخصائص المذكورة على النحو التالي:
يقال لعلاقة ما «ل» أنها متعكسة بالنسبة لأي عنصر «س، ص، ف» من مجموعة معينة، إذا صح أن: س ل س
ويُقال أنها متناظرة إذا صح أن:
س ل ص ← ص ل س
وانها أخيراً متعدية، إذا صح أن:
س ل ص ∧ ص ل ف ← س ل ف.

بالنسبة إلى علاقة الترادف، فإنها تتمتع بكل الخصائص الثلاث المذكورة. فهي منعكسة، إذ كل كلمة هي مرادفة لذاتها. ثم إنها متناظرة، لأنه إذا كان مثلاً «الخمر» مرادفاً لـ «الراح» فـ «الراح» مرادف لـ «الخمر». وهي أخيراً متعدية، إذ ليس من العسير التحقق أنه مثلاً إذا كان «الخمر» مرادفاً لـ «الراح» و «الراح» مرادفاً لـ «العقار»، فـ «الخمر» مرادف لـ «العقار». أما التزايل فلا يتصف من الخصائص المذكورة إلا بخاصة التناظر، أي إذا كانت كلمة ما «أ» مزايلة لأخرى «ب» فـ «ب» هي مزايلة لـ «أ» أيضاً.

إلى جانب الترادف والتزايل، يجب إضافة العلاقات التي يتعين بها ما يسمى «البنى المراتبية» structure hierarchique للكلمات. إذا ما قارنا، على سبيل المثال، بين الاسم «غزال» والاسماء «ريم، عفر، خشيش» فإننا نلاحظ أن الكلمات الأخيرة تندرج تحت الكلمة الأولى، وكذلك هي الحال بين الاسم «زهر» والاسماء «ورد، بنفسج، زنبق، ريحان»، وبين الفعل «مشى» والافعال «اختال، رفل، تهادى، ركض». لذلك سوف نقول بالنسبة إلى فئات الكلمات المذكورة أن كل فئة منها تشكل بنية من مرتبتين، تأخذ فيها الكلمات «غزال» و «زهر» و «مشى» المرتبة الأولى، والألفاظ المندرجة تحت كل منها المرتبة الثانية. هذا ما توضحه المشجرات الآتية:



في هذه البنى ونظائرها، يمكن تمييز ثلاثة أنواع من العلاقات:

علاقة الاندراج ـ تحت القائمة بين الكلمة من المرتبة السفلى والكلمة من المرتبة العليا، وتسمى هذه العلاقة «الخصوص»[1] hyponymie، وتوصف الكلمات المندرجة ـ تحت بالكلمات الخاصة hyponyme، أمثال «ريم» و«عفر» و«خشيش» بالاضافة إلى «غزال»، و«اختال» و«ركض» بالنسبة إلى «مشى» الخ...

العلاقة المعاكسة للسابقة، أي علاقة الاندراج ـ فوق القائمة بين العبارة من المرتبة العليا والعبارات من المرتبة السفلى، كالعلاقة بين «غزال» وكل من الكلمات «ريم، عفر، خشيش»، وتسمى هذه العلاقة «العموم»[1] sypernymie والكلمات المندرجة ـ فوق الكلمات العامة sypernyme.

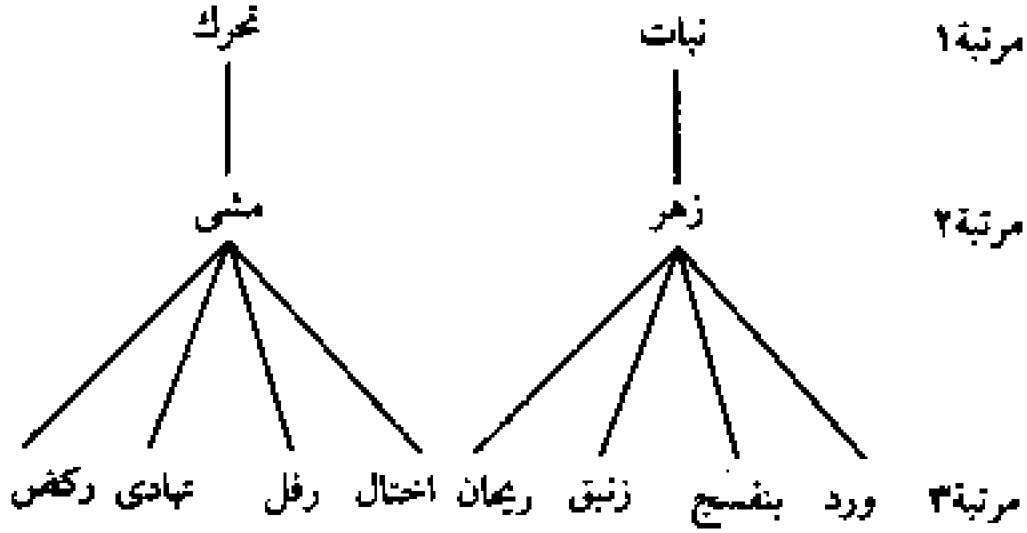
العلاقة الحاصلة بين العبارات الخاصة المندرجة على المرتبة نفسها، كالعلاقة القائمة بين الكلمات «عفر، ريم، خشيش» بالنسبة إلى بعضها البعض، وبين الأفعال «اختال، رفل، تهادى، ركض». فعلى هذه العلاقة نطلق اسم «التحادر» cohyponymie ونقول للكلمات التي تقع بينها العلاقة المذكورة «الكلمات المتحادرة» cohyponyme.

كما في إنساق المفاهيم العلمية[1] غالبا ما تمتد أيضاً البنى المعجمية إلى

---

١) إن لفظتي «الخصوص» و«العموم» تطلقان في اللغة العربية على المعاني كما على الألفاظ، لكننا أرغمنا هنا على حصرها بالألفاظ، لعدم وجود كلمات أكثر ملائمة للمصطلحات الأجنبية. مع ذلك يجب الفصل بين المراتب على مستوى المفاهيم والمراتب على مستوى المعجم، إذ لا يمنع في لغة ما أن لا تتجاوز البنية المعجمية المرتبتين.

أكثر من مرتبتين، فهكذا مثلا نستطيع بالنسبة إلى المشجرين الآخرين أن ندرج فوق كلمة «زهر» كلمة «نبات»، وفوق الفعل «مشى» الفعل «تحرك»، فنحصل على بنى ذات ثلاث مراتب على النحو الآتي:

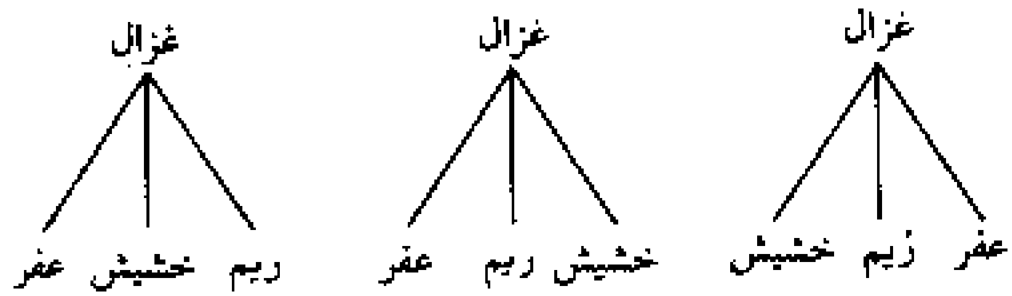


إن هذا التراتب المعجمي القائم على علاقتي العموم والخصوص يمكن إرجاعه في الأساس إلى علاقة التضمن الحاصلة بين المعاني الموافقة للعبارات العامة والخاصة. فإننا نستطيع أن نضع:

إن عبارة ما «أ» أعم من عبارة أخرى «ب»، إن فقط تضمن مفهوم «أ» مفهوم «ب». والعكس بالنسبة إلى الخصوص، أي أن هناك خصوص بين «أ» و «ب»، إن فقط تضمن مفهوم «ب» مفهوم «أ».

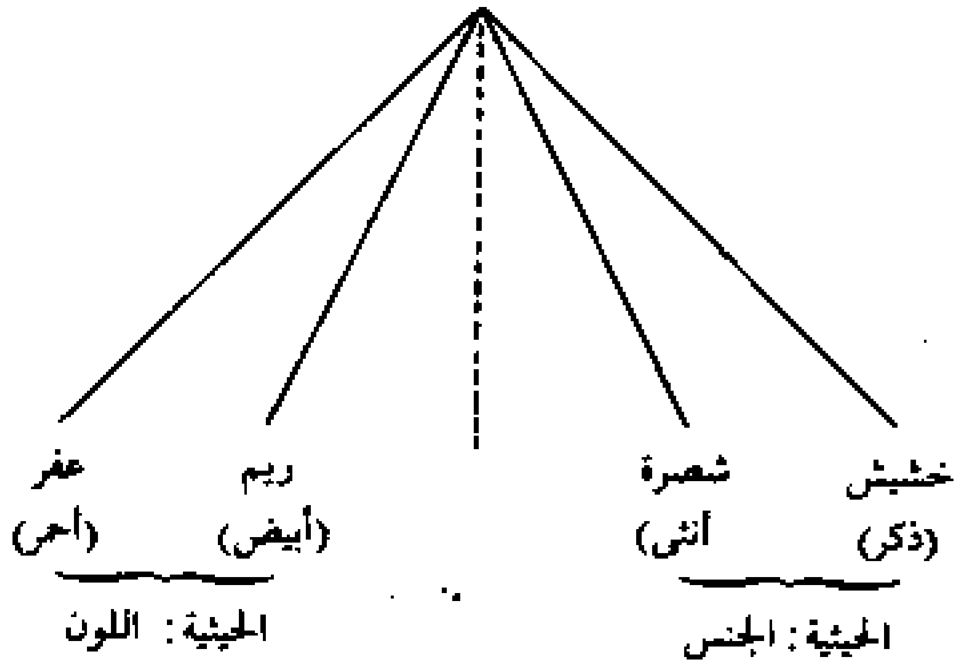
استناداً إلى هذين التعريفين، نلاحظ أنه، في البنى المعجمية التي تتجاوز المرتبتين، تتمتع كل من علاقتي العموم والخصوص بميزة التعدي. فمن البديهي مثلاً، أنه إذا كانت كلمة «نبات» أعم من كلمة «زهر»، و «زهر» أعم من «زنبق»، فكلمة «نبات» أعم من كلمة «زنبق».

فيما يخص علاقة التحادر المعجمية، فإننا نتحقق أنه بالامكان تغيير المواقع التي تحتلها الألفاظ الخاصة دون أن تزول علاقة التحادر ما بينها، فهكذا مثلاً نستطيع أن نبدل تسلسل الألفاظ «ريم، عفر، خشيش» في المشجر الأول حسب كل التقاليب، على النحو الآتي:



وتبقى علاقة التحادر واقعة بين هذه الألفاظ. وبالايجاز، إذا كانت كلمة ما «أ» محادرة لكلمة أخرى «ب» فـ «ب» محادرة أيضاً لـ «أ»، أي أن علاقة التحادر تتصف بخاصة التماثل. بالاضافة إلى ذلك، تتمتع هذه العلاقة بخاصة التعدي، لأنه إذا كانت «أ» محادرة لـ «ب» و «ب» محادرة لـ «ج» فمن الواضح أن «أ» محادرة لـ «ج» أيضاً.

أما على صعيد معاني الكلمات المتحادرة، فلا تختص العلاقة ما بينها، كما يتبادر إلى الذهن، بالتباين وحده؛ إذ، فضلاً عن أن الكلمات المتحادرة قد تكون مترادفة، يمكن أن تختلف قسائم معنى الكلمة العامة من عدة حيثيات. فكلمة «غزال»، مثلا، تعم كلا من الكلمات «شصرة، خشيش، ريم، عفر»، لكن التقسيم لا يقع هنا استنادا إلى حيثية واحدة، وإنما إلى حيثيتين مختلفتين هما الجنس بالنسبة إلى «شصرة» و «خشيش»، واللون بالنسبة إلى «ريم» و«عفر»، كما يظهر في هذا المشجر:



لذلك لا يوجد تباين بين معاني الكلمات من حيثية ما ومعاني الكلمات من حيثية أخرى؛ فلا مانع، مثلا، أن يكون الخشيش ريما أو عفرا، وبالتالي ليس هنا سوى تقاطع. فقط في حال كون الكلمات المتحادرة تختلف من حيثية واحدة يقع التباين ما بين معانيها.

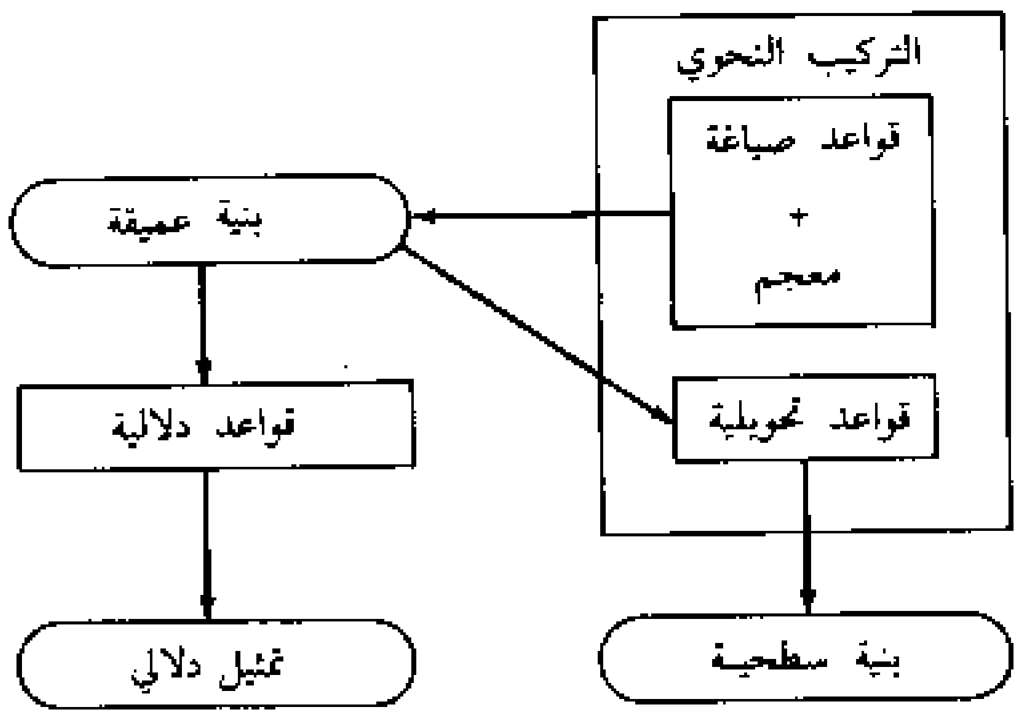
نستخلص مما سبق أنه يجري، على المستوى المعجمي، تمييز خمس علاقات بين العبارات هي الترادف والتزايل والعموم والخصوص والتحادر، يتمتع كل منها بخصائص وفق ما يجمله الجدول الآتي:

العلاقات المعجمية / الخصائص	انعكاس	تناظر	تعدي
ترادف	×	×	×
تزايل		×	
عموم			×
خصوص			×
تحادر		×	×

VI نظريّـة الدّلالـة التّفسيريّة

في الفصول السابقة اقتصر اهتمامنا على دراسة معاني المفردات والعلاقات القائمة ما بينها. لكن الغاية الأخيرة من علم الدلالة هو الوصول إلى فهم الأقوال التامة أعني الجمل. لذلك كان لا بد من البحث عن كيفية التئام معاني الجمل من معاني المفردات.

بالنسبة إلى ما يسمى بعلم الدلالة التفسيرية interpretative semantics ، الذي يستند إلى النسق النحوي التحويلي، يتم تركيب معاني الجمل على مستوى البنية المقدرة أو العميقة. وبالتالي، تتخذ مراحل الدلالة بإزاء مراحل الصياغة النحوية الشكل الآتي:

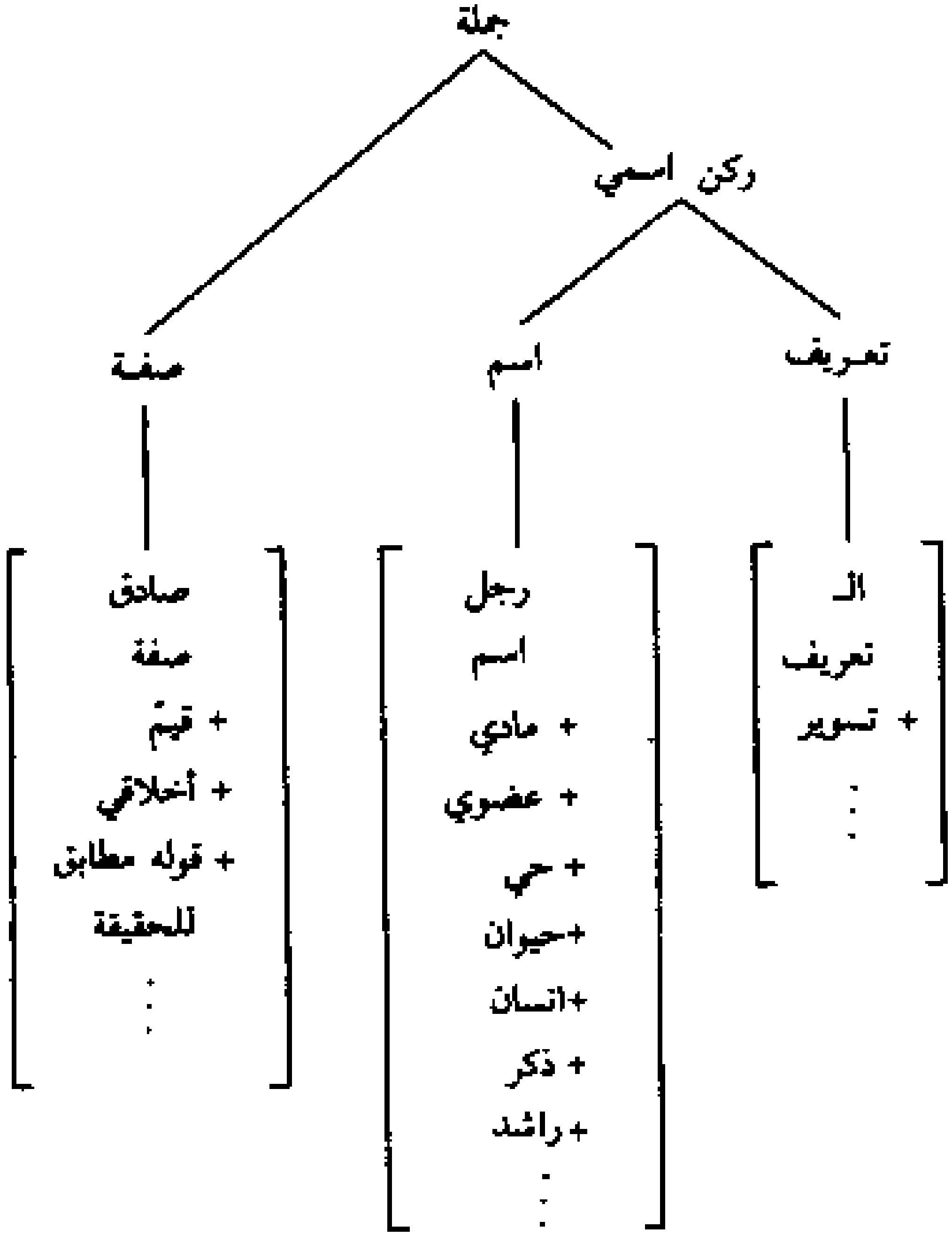


يظهر من هذا الترتيب، أن كلا من القواعد التحويلية والقواعد الدلالية يشكل آلية خاصة ومستقلة؛ مما يعني أن الجمل السطحية، التي ترجع إلى بنية عميقة واحدة، لها المدلول نفسه. إذ التفسير يقع فقط على البنية العميقة المشتركة، وبالتالي لا تغير التحويلات من المعنى الأصلي شيئاً. فهكذا مثلاً، صيغة المعلوم للجملة «لا أحد يحبني» وصيغتها بالمجهول« لا أُحب من أحد» هما متلازمتان، لكونهما تعودان إلى بنية عميقة واحدة.

بالاضافة إلى أخذ التركيب النحوي بعين الاعتبار، يتم التركيب الدلالي اعتمادا على معاني المفردات. وهو بالتالي يحتوي من جهة على معجم يسند لكل مفردة معنى أوليا، ومن جهة أخرى على قواعد إسقاطية تدل على طريقة مزج المعاني المفردة، التي يتوصل بها إلى مدلول الجملة.

في المعجم، تتعين المفردات بمقومات نحوية وبمقومات دلالية، فهكذا مثلا تتعين كلمة «رجل» بالمقوم النحوي «اسم»، وبالمقومات الدلالية «مادي، عضوي، حي، حيوان، إنسان، ذكر، راشد».

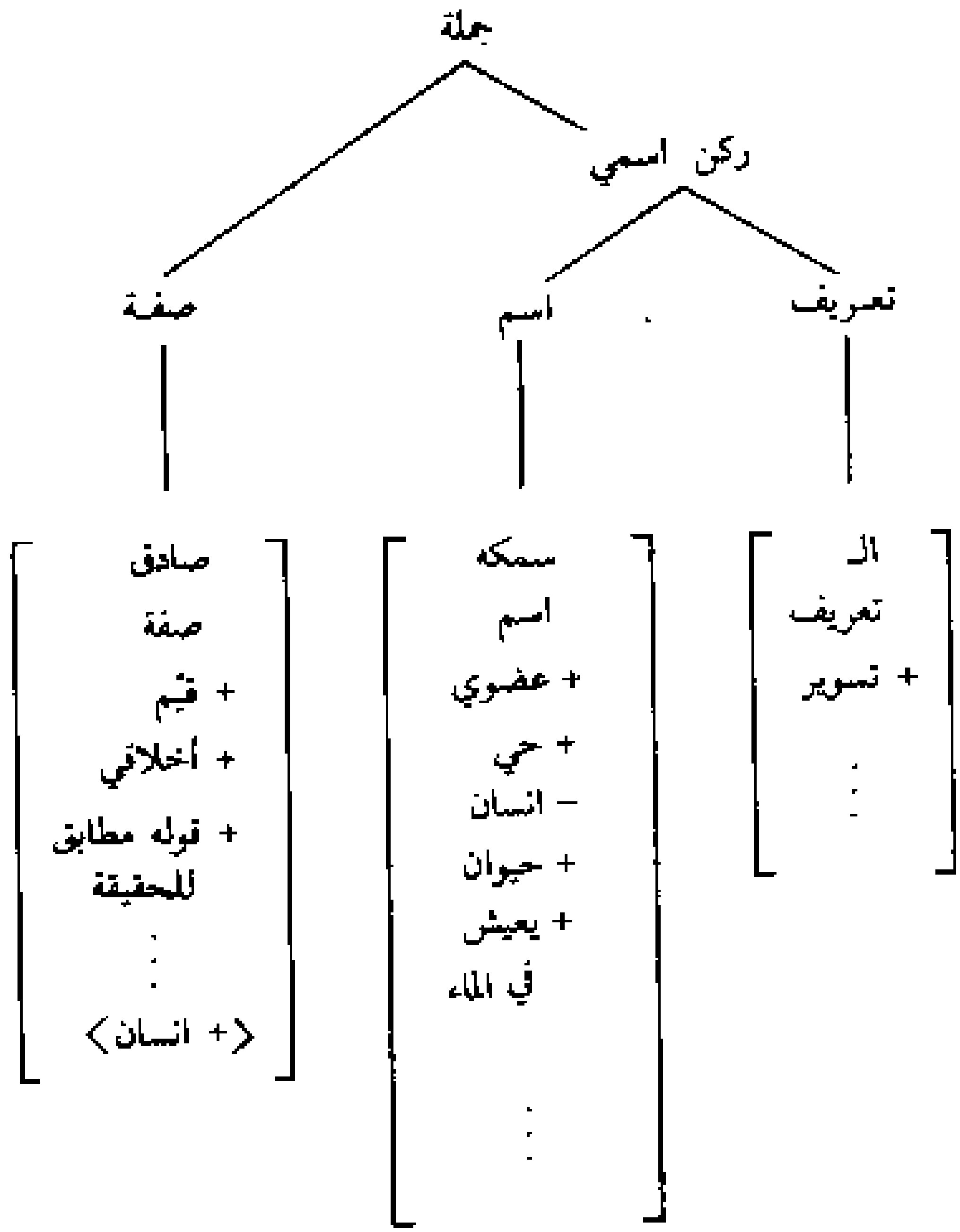
أما طريقة مزج معاني المفردات، فتجري وفقا للتركيب النحوي الذي يشير إليه المشجّر. تدريجياً، تُجمع معاني المركبات بحسب تسلسل العقد من أسفل إلى أعلى. لنعتبر، كمثل بسيط، الجملة الآتية:



حيث النقط تشير إلى مقومات أخرى لم يرد ذكرها. فإن مدلول الجملة يحُصل عليه بالجمع أولا بين معنى «الـ» التعريف ومعنى «رجل» لأنهما يقعان تحت العقدة «ركن اسمي» ، ثم بالجمع بين معنى هذا المركب

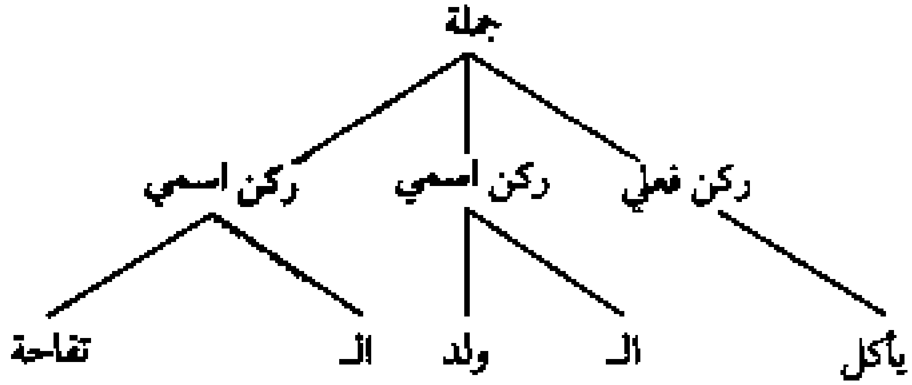
ومعنى صفة «صادق» إذ هما يشتركان بالعقدة العليا «جملة»...

إن أنواع المقومات التي رأيناها غير كافية لتفسير كل الخصائص الدلالية. فإذا ما قابلنا مثلا بين الجملتين «الرجل الصادق» و «السمكة صادقة»، نجد أن الأولى مقبولة من حيث الدلالة، بينما الثانية غير سليمة. من الواضح أنه بالنسبة للقواعد النحوية التي وضعناها ليس من العسير اشتقاق الجملة «السمك صادق»، وهي بالتالي تشكل، خلافا للمركب «السمك البحري» مثلا، قولا تاماً. إنما الإنحراف فيها يأتي من حيث المعنى، فبينما يوجد تلازم دلالي بين مفهوم كلمة «رجل» ومفهوم كلمة «صادق»، ينعدم ذلك بين معنى كلمة «سمك» ومعنى كلمة «صادق». لتفسير هذه الخاصية الدلالية، كانت الحاجة إلى إضافة نوع جديد من المقومات. فبالنسبة إلى الصفة «صادق» يجب إدخال مقوم ما يشير إلى أن إطلاقها ينحصر فيما من شأنه أن يكون ناطقاً أي الإنسان. هذا ما نعبر عنه باضافة كلمة إنسان بين قوسين حادين: ⟨+ إنسان⟩؛ وتسمى لذلك أمثال هذه المقومات «حواصر الفرز» selection restriction. إذا أدخلنا الآن الحاصر المذكور على الجملة «السمك صادق»، نحصل على التركيب الآتي:



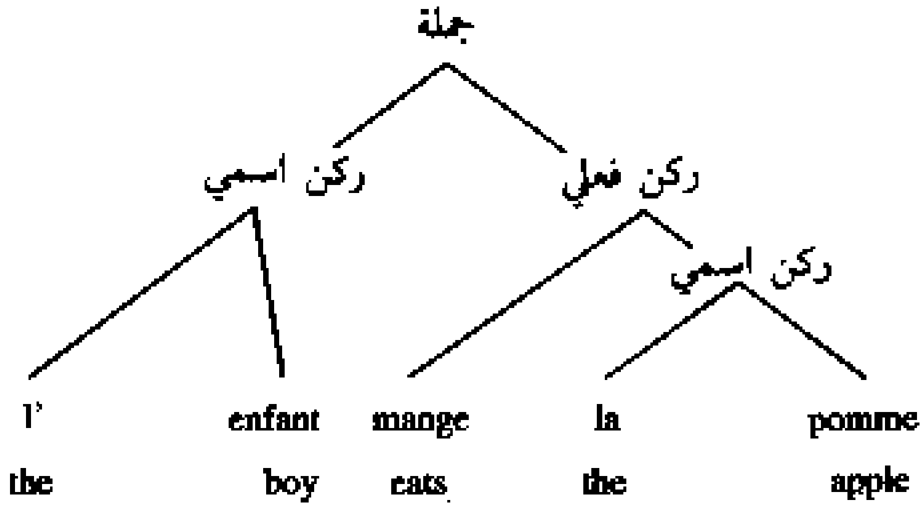
من هذا التركيب، نستطيع الآن أن نفسر لماذا تُعتبر الجملة «السمك صادق» منحرفة دلالياً. فالصفة «صادق» تحتوي على الحاصر ⟨+ إنسان⟩، بينما الموصوف «سمك» يحتوي على المقوّم [- إنسان]، وبالتالي يحصل تناقض من اسناد الصدق إلى السمك.

إن العلاقة الدلالية في صنف الجمل التي بحثنا في تركيبها هي علاقة صفة بموصوف، أو بلغة منطق المحمولات، هي علاقة قائمة بين محمول أحادي هو في مثلنا الصفة «صادق» وموضوع واحد هو الركن الأسمي «الرجل». لكن ثمة محمولات قد تتقبل أكثر من موضوع ففي الجملة مثلاً:



يشكل الركن الفعلي «يأكل» محمولا ثنائياً، وكل من الركنين الأسميين «الولد» و«التفاحة» موضوعا له.

من الواضح أنه، بالنسبة إلى هذا الصنف من الجمل، يوجد في اللغة العربية تطابق بين البنية العميقة والتمثيل الدلالي؛ بينما ذلك غير متحقق في بعض اللغات. فإذا ما اعتبرنا، مثلاً، البنية العميقة للجملة الانكليزية أو الفرنسية المرادفة للجملة العربية المذكورة، أي:



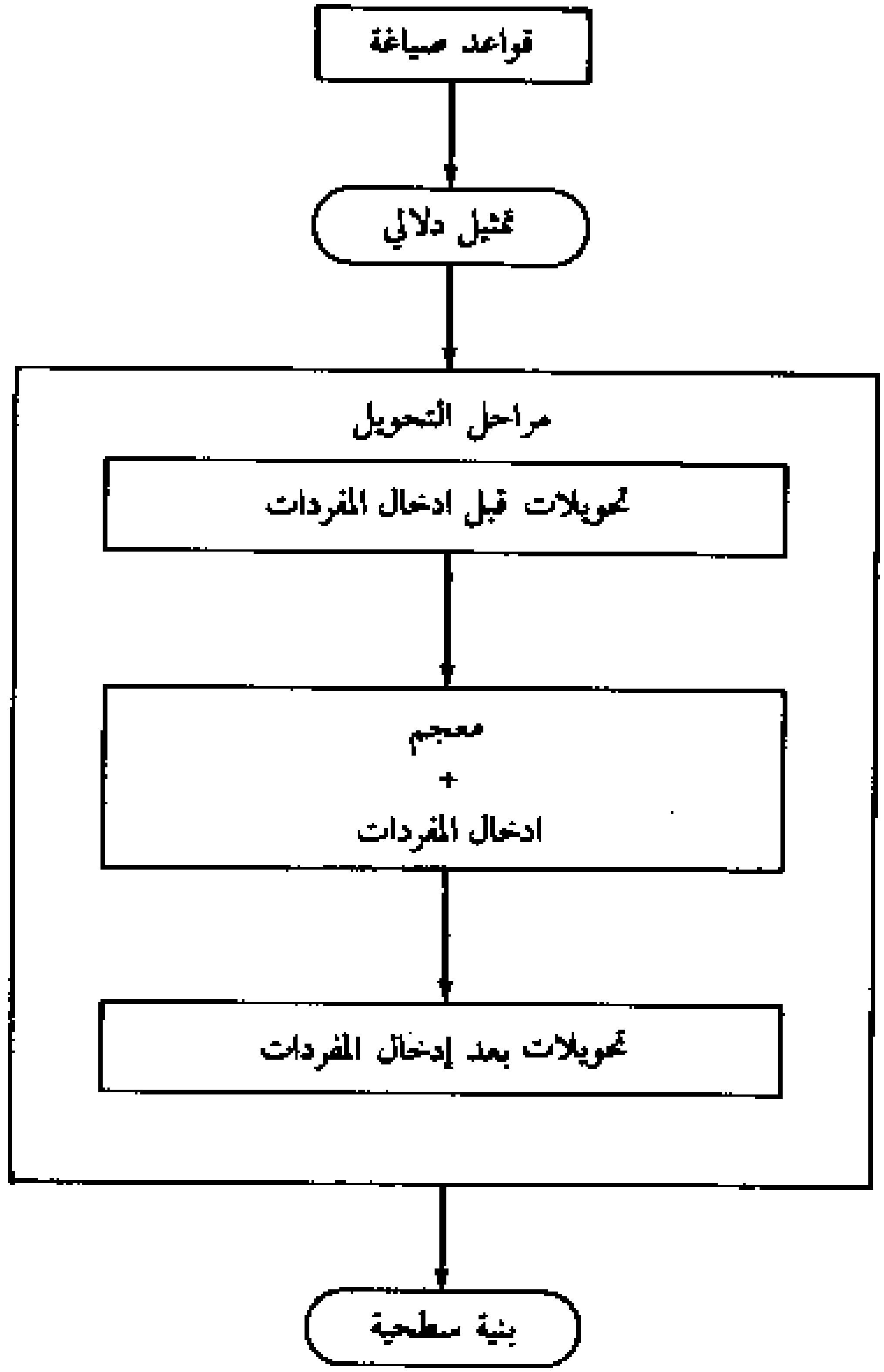
فإننا نلاحظ أن هذه البنية العميقة لا تمثل العلاقة الثنائية «mange أو eats» التي تربط بين الموضوعين المختلفين «l'enfant و la pomme ، أو the boy و the apple ، بل تشير فقط إلى كون المركب « mange la pomme أو eats the apple » هو صفة تسند إلى ركن إسمي واحد هو «l'enfant أو the boy» ، أعني أنها تتخذ بنية قضية ذات محمول أحادي.

من هذا الخلل وغيره، يظهر أن البنى العميقة لا تصلح لأغراض التمثيل الدلالي. وإذا كان لا جدوى من إدخال مثل هذه البنى في النسق اللغوي الذي عرضناه، أصبح هذا النسق ككل موضوع شك.

VII نظريّة الدّلالـة التّوليـديّة

كبديل عن النسق السابق للغة الذي أقامه تشومسكي، وضع تلاميذه نظرية جديدة يطلق عليها اسم «الدلالة التوليدية» generative semantics. هذه النظرية لا تشكل فقط تعديلا للجانب الدلالي، كما يوحي بذلك اسمها، بل إعادة صياغة لكل النموذج اللغوي.

إن التجديد الأساسي في الدلالة التوليدية يقوم على أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية، كما هي الحال عند تشومسكي، بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي. ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحولات، يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيراً إلى البنية السطحية:

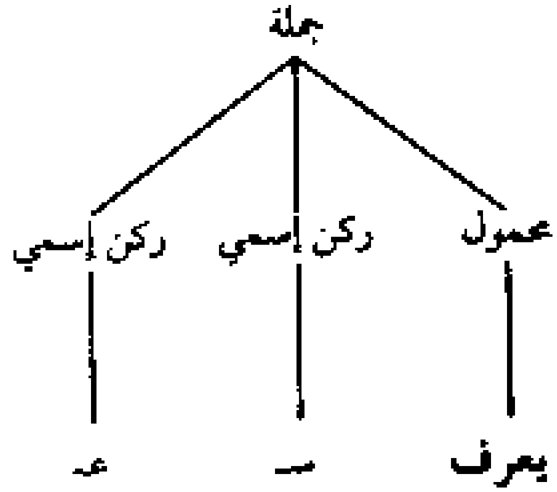

قواعد صياغة
تمثيل دلالي
مراحل التحويل
تحويلات قبل ادخال المفردات
معجم
+
ادخال المفردات
تحويلات بعد إدخال المفردات
بنية سطحية

لما كان تركيب المعنى يسبق التركيب النحوي أو المبنوي syntax ، نجم عن ذلك مطلب أولي، وهو أن الجمل المتلازمة يجب أن تتساوى في التمثيل الدلالي، حتى ولو تباينت من حيث التركيب النحوي. فمثلا، الجملتان المتلازمتان:

سـ يعرف عـ

عـ معروف من سـ

اللتان كان لا بد لهما، لتغايرهما في النظم، من بنيتين عميقتين مختلفتين، وفقا للقواعد السابقة، تأخذان تمثيلاً دلالياً واحد كالآتي:



لا شك أن هذا التمثيل مطابق لصياغة منطق المحمولات، ولا فرق في التأدية بين الاثنين، سوى باستعمال المشجرات في التمثيل والأقواس في لغة المنطق، حيث التركيب المذكور يكون على الشكل: يعرف(سـ،عـ). فالرمز «يعرف» يؤلف محمولا ثنائياً يُسند إلى الموضوعين «سـ» و «عـ»، وهذا ما أشرنا إليه بإبدالنا مقولة «الفعل» أو «الركن الفعلي» بالمقولة العامة «محمول» التي لا تشتمل على الركن الفعلي فحسب بل على

الركن الوصفي والركن الأسمي كذلك. من الملاحظ أن التمثيل الدلالي لا يأخذ بعين الاعتبار الشكل الصوتي للمحمولين «يعرف» و «معروف»؛ إذ مقام المحمولين يقوم شكل مشترك مجرد، اصطلحنا على تخصيصه بكلمة «يعرف» مكتوبة بخط غليظ، وكان بالامكان تأديته بكلمة «معروف» الغليظة أو بأي رمز آخر، مثلاً «ع».

علاوة عن علاقة التلازم بين الجمل، ثمة علاقات أخرى يهدف علم الدلالة التوليدية إلى تمثيلها بشكل منهجي. لنقارن بين الأمثلة الآتية:

١. العنب ناضج
٢. يصير العنب ناضجا
٣. ينضج العنب
٤. تجعل الشمس العنب ناضجا
٥. تُنضج الشمس العنب،

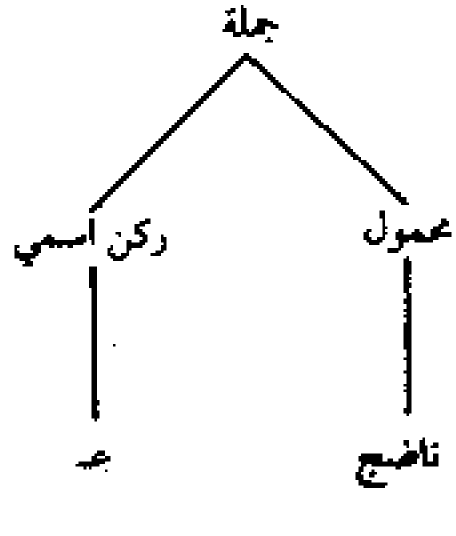
فأنه يتبين لنا أن الجملتين «٢. يصير العنب ناضجاً» و«٣. ينضج العنب» هما متلازمتان، بينها الجملة «١. العنب ناضج»، بالرغم من تشابهها معهما، تختلف عنهما من حيث أنها تعبر عن حالة حاصلة وهما يعبران عن حدث يؤدي إلى تحقيق هذه الحالة. كذلك يتبين لنا أن الجملتين «٤. تجعل الشمس العنب ناضجا» و«٥. تُنضج الشمس العنب» متلازمتان، وهما كالجملتين السابقتين، من النوع الدال على حدث، إنما بالاضافة إليهما تشيران إلى أن الشمس هي التي تجعل العنب يصير ناضجا. إذن، نتحقق بالتسلسل أن في الجملة ١ ثمة حالة حاصلة، وفي ٢ و٣ حدث يؤدي إلى الحالة، وفي ٤ و٥ شيء يسبب الحدث الذي يؤدي إلى الحالة.

من أجل تمثيل النسب القائمة بين أصناف هذه الجمل بشكل منهجي ودقيق، يستعين أصحاب نظرية «الدلالة التوليدية» بطريقة يطلقون عليها اسم «التحليل المعجمي» lexical decomposition، والتي بواسطتها يتم أيضا تفسير كثير من الخصائص الدلالية والنحوية الأخرى.

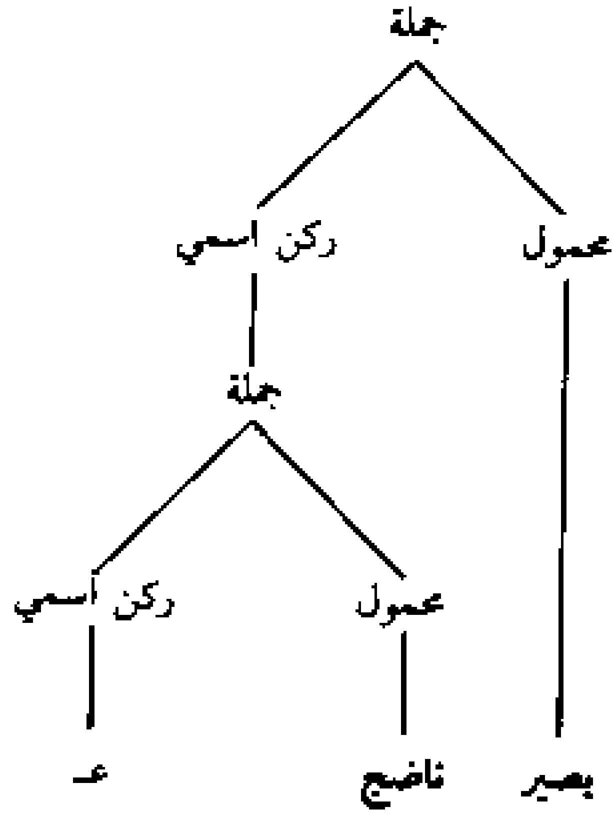
نبدأ بتطبيق هذه الطريقة على الأمثلة المذكورة ذاتها، مع إبدال الركنين الاسميين «الشمس» و«العنب» على التوالي بالمتغيرين «سـ» و«عـ» حتى نتجنب أي تعقيد تافل لغرضنا الراهن. فبالنسبة للجملة الأولى من المجموعة:

١ . عـ ناضج
٢ . يصير عـ ناضجا
٣ . ينضج عـ.
٤ . يجعل سـ عـ ناضجا
٥ . يُنضج سـ عـ

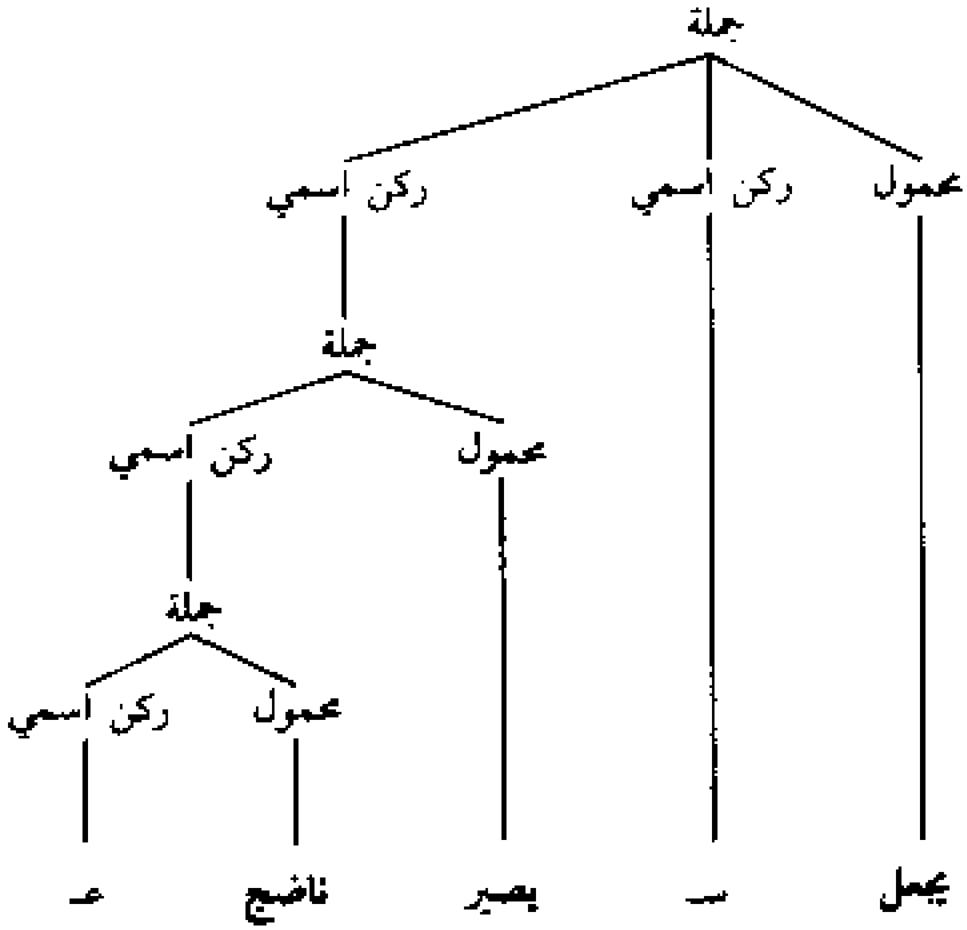
نحصل على هذا التمثيل:



وهو يساوق التركيب «ناضج(ع)» في منطق المحمولات، حيث «ناضج» يشكل المحمول و«ع» متغير الموضوع. أما الجملة الثانية «يصير ع ناضجا» فإنها تتضمن الأولى وتزيد عنها بفعل التحول أو الصيرورة، وهذا صريح في صيغتها، لذلك نعطي لها التمثيل الآتي:



الذي هو أيضاً تمثيل الجملة الثالثة «ينضج العنب»، لكون هذه متلازمة مع الثانية. وبالتالي، فالفعل اللازم «ينضج» يعود في نهاية التحليل إلى المحمول المركب «يصير + ناضج». للتعبير عن التمثيل الدلالي للجملتين المتلازمتين ٤ و ٥ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أنه بالاضافة إلى البنية المركبة السابقة يتضمن مفهوم السببية الذي عبرنا عنه بالفعل العام «يجعل»، وهكذا يكون مركبا من ثلاثة محمولات هي «يجعل + يصير + ناضج» على هذا النحو:



إن المحمولات التي ترد في التمثيل الدلالي، والتي تعارفنا على كتابتها بخط غليظ أمثال « يجعل، يصير، ناضج » هي محمولات مجردة ليس لها شكل صوتي محدد. وهي أيضاً غير قابلة للتجزئة إلى عناصر دلالية أخرى. ولذلك تسمى عادة بالمحمولات الذرية. هذه المحمولات توافق من وجه ما المقوّمات الدلالية التي تُرجع إليها نظرية الدلالة التفسيرية معاني الكلمات، مع الفارق أن المحمولات الذرية هي في الوقت نفسه عناصر لبنية نحوية مجردة.

بالطبع، لا ينحصر التحليل المعجمي بالمفردات ذات المصدر الواحد، كما في الأمثلة السابقة. بل، إلى جانب الكلمات المترادفة

أمثال: سقط ووقع، قام ونهض الخ.. التي، وفقا لما قررناه، يجب أن تتخذ تمثيلاً دلالياً مشتركاً، ينطبق أيضاً على حالات أكثر تعقيداً.

لنحلل الجملة الآتية:

يقتل س ع

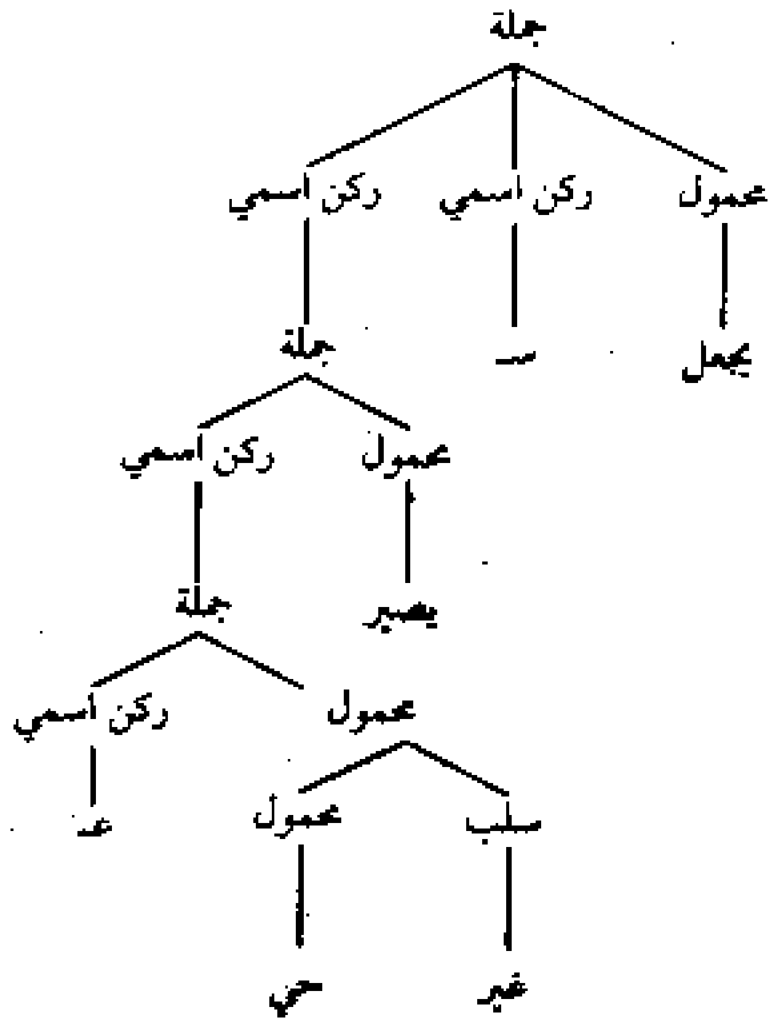
فإنها ترجع إلى قولنا:

يجعل س ع يصير ميتا

أي إلى:

يجعل س ع يصير غير حي.

وبالتالي يكون لها هذا التمثيل الدلالي:



من الأمثلة السابقة وغيرها، نلاحظ أن المحمولين «يجعل» و«يصير» هي عناصر تدخل في تركيب كثير من الأفعال. فكل العبارات التي تدل على الانتقال من حالة إلى أخرى، تتضمن المحمول الذري «يصير»، وكل الأفعال المتعدية تحتوي على المحمول الذري «يجعل» بالاضافة إلى العنصر «يصير» ، إذ أن المحمول «يجعل» لا يرد أبدا في الجمل المتعدية إلا داخلاً في التركيب مع «يصير» . ولذلك، فالبنى أمثال«يصير + محمول» و «يجعل + يصير + محمول» تكوّن مبادىء عامة في التركيب الدلالي. ولا ريب أنه من المهم جدا لعلم الدلالة أن يبين ان تحليل معاني الكلمات يؤدي بالنهاية إلى مجموعة صغيرة نسبيا من المبادىء التركيبية العامة.

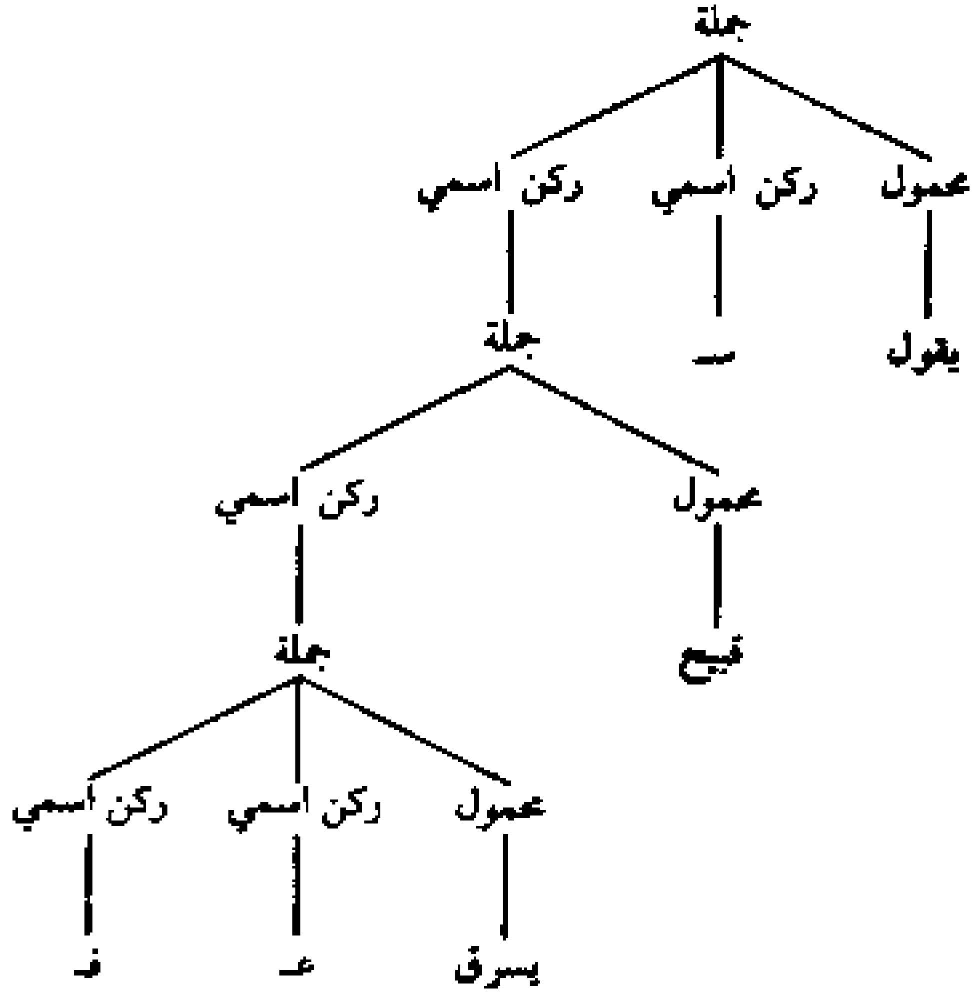
بغية التوضيح أكثر، نورد على سبيل المثال النوعين التاليين من المبادىء العامة: الأول يخص الألفاظ «وبّخ، اتهم، انتقد، مدح، هجا..» وكثير غيرها من العبارات التي تتضمن المركّب «يقول». فالجملة، مثلا:

سـ يوبخ عـ، على أنه سرق فـ

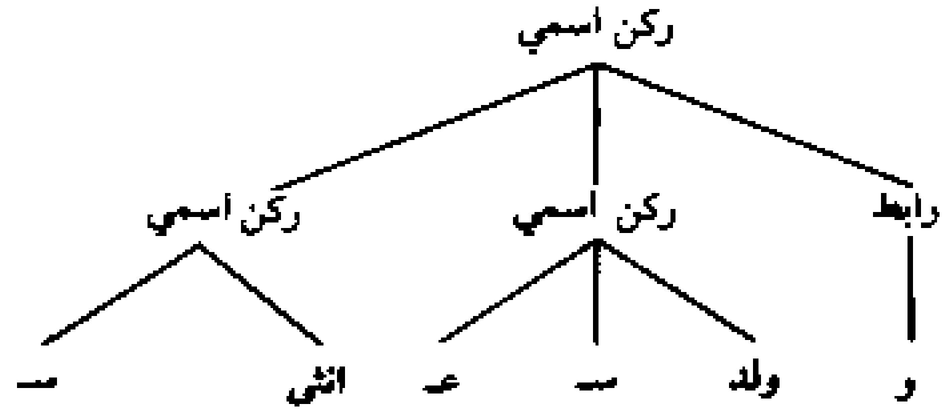
ترجع إلى:

سـ يقول أنه من القبيح أن يكون عـ قد سرق فـ.

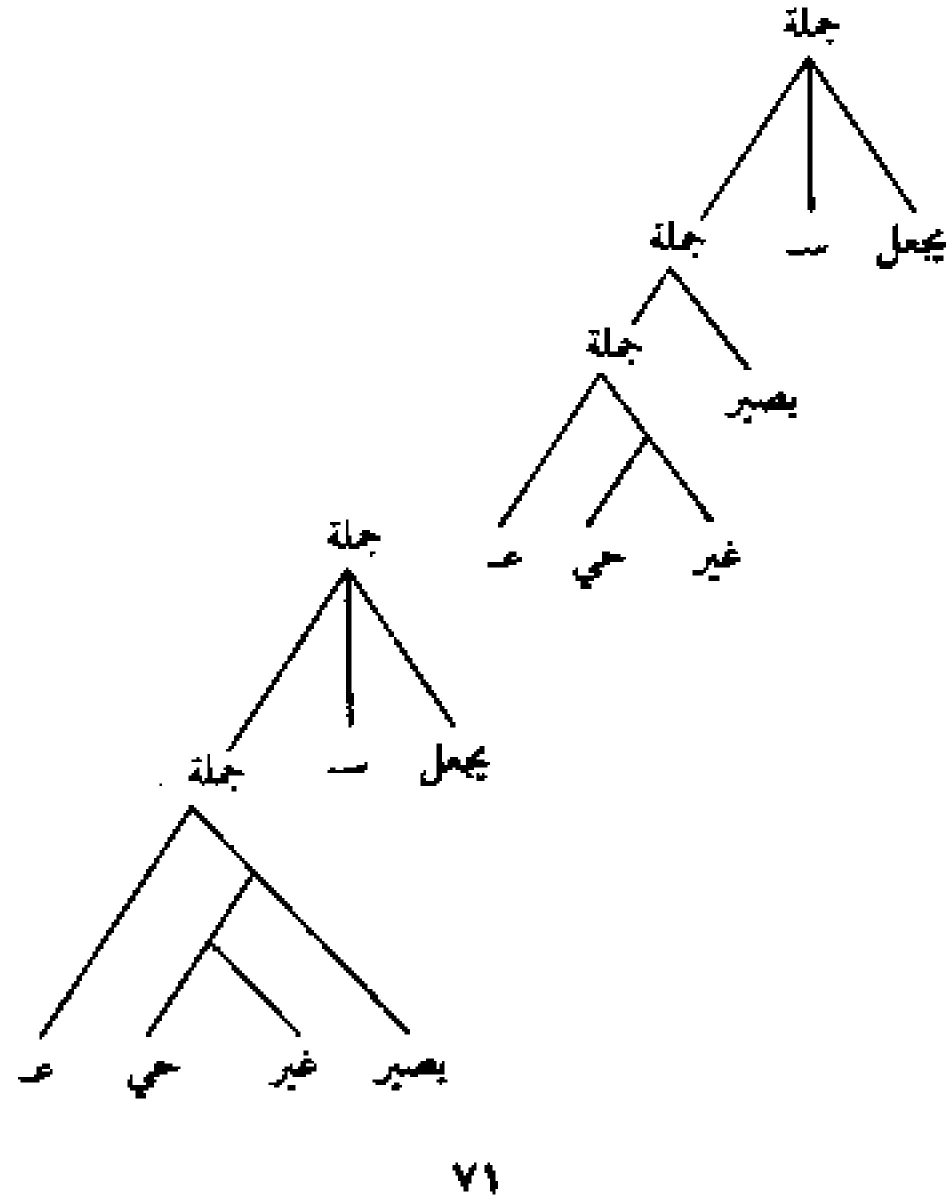
وعليه يكون تمثيلها:

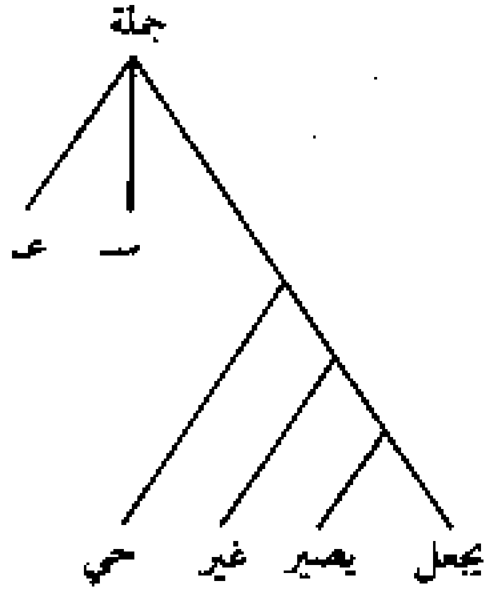


أما المبدأ العام الآخر، فيتعلق بمجال القرابة. فكلمة «ابنة» مثلاً، يمكن إرجاعها إلى المركّب «ولد + و + انثى»، وفقا لهذا التمثيل الموجز:

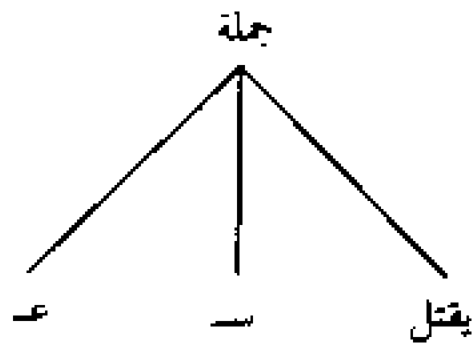


إن التمثيلات الدلالية، يجب أن تمر، كما سبقت الاشارة إلى ذلك، بعدة تحويلات قبل الوصول إلى البنى السطحية. خلال هذه التحويلات، يجري إدخال الكلمات مكان العناصر المجردة المكونة لمعنى هذه الكلمات. فبالنسبة مثلاً إلى إدخال كلمة «يقتل»، يخضع أولاً التمثيل الدلالي لهذه الكلمة للتحولات التي يتم فيها جمع العناصر المجردة التي تخص كلمة «يقتل» فقط، وذلك بالتدرج وفقا للمشجرات المختصرة الآتية:





وعند هذه المرحلة، يتيح لنا تحويل «الابدال» أن تحل كلمة «قتل» محل المركب المجرد «يجعل + يصير + غير + حي»، فنحصل على:



بالاضافة إلى العمليات المذكورة، قد نحتاج إلى تحويلات لاحقة مشابهة لتلك التي مارسناها في الباب الثاني. وهي تؤدي أخيراً إلى البنية السطحية المطلوب استنباطها.

في التمثيل الدلالي، اكتفينا من أجل التبسيط بأن نشير إلى الاركان

الاسمية بالمتغيرات س، ع، ف. لكن هذه الأركان تقبل التحليل المعجمي كذلك. لننظر إلى الجملة الآتية:

إن الجاهل للعلوم الطبيعية، يعتقد أن الشجر يبرعم في الربيع. فالاسمان «الجاهل» و«الشجر» يمكن تأديتهما بجملتين موصولتين على هذا النحو:

إن الشخص، الذي يجهل العلوم الطبيعية، يعتقد أن الشيء، الذي هو شجر، يبرعم في الربيع.

وباستعمال المتغيرات:

إن س، الذي يجهل العلوم الطبيعية، يعتقد أن ع، الذي هو شجر يثمر في الربيع.

وبالتالي، فاسم الفاعل «الجاهل» يعود إلى «الشخص، الذي يجهل»، «والشجر» إلى «الشيء، الذي هو شجر».

إن هذه الطريقة في التحليل الشائعة في منطق المحمولات يمكن تطبيقها على كل الأسماء المندرجة تحت الأركان الأسمية، سواء كانت هذه مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً. إذن فالأسماء من النوع المذكور تتقبل التحليل إلى مركبين: المتغير س الذي يشير إلى أي موضوع والمحمول الذي يدل على الشيء الذي يسميه الأسم. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل محمول يتمثل عادة بمحمول ذري أو بسلسلة من المحمولات الذرية، تحققنا أخيراً أن البنية الدلالية للأسماء التي تلعب دور المبتدأ أو الفاعل أو المفعول، هي مشابهة لبنية الجمل التامة، كما أتينا على وضعها.

VIII مَفهُوم الافـتِراض في الدّلالة التَوليديَّة

أدى بنا التحليل المعجمي في النهاية إلى محمولات ذرية، أي إلى محمولات لا تقبل التجزئة. ولما كانت معاني سائر المحمولات إنما تعود إلى مركبات من معاني تلك المحمولات، كانت المشكلة التي تواجهها الآن نظرية الدلالة التوليدية كيفية تعيين معاني المحمولات الذرية.

من أجل توضيح هذه المشكلة سوف نرى إلى الأمثلة الآتية:

١. الزهرة ملوّنة.

٢. الزهرة حمراء

٣. الزهرة صفراء

ونعتبر أن كل واحدة من الصفات: ملونة، حمراء، صفراء، تقوم على محمول ذري واحد، ترمز إليه على التوالي بالكلمة ذات الحروف الغليظة «ملونة، حمراء، صفراء». فلا شك أن كل من يعرف اللغة العربية يستطيع أن يتحقق بسهولة أنه، مثلا، إذا كانت الزهرة حمراء فهي كذلك ملونة، بينما العكس لا يصح. إن هذه المعرفة البديهية للعلاقات القائمة بين الصفات المذكورة لا بد وأن ترتكز على قواعد مضمرة تقرر أن

المحمول «ملون» يعني بالفعل الملون وليس الأحمر أو الأصفر. وأن المحمول «أحمر» يدل على الأحمر ويستثني الأصفر، لكنه يستلزم المحمول «ملون». لذلك كان من مهمة نظرية الدلالة التوليدية أن تصرح بتلك القواعد التي تضبط علاقات المحمولات الذرية بعضها ببعض وتحدد بالتالي مضمونها.

بالنسبة إلى الأمثلة السابقة يجب أن نضع أن:

«ملون» أعم من «أحمر».
«وملون» أعم من«أصفر» كذلك،
بينما «أصفر» و «أحمر» هما متباينتان.

وهذا ما يمكن التعبير عنه بلغة منطق المحمولات بوضعنا أن:

أحمر (س) ← ملون (س)
أصفر (س) ← ملون (س)
أصفر (س) ← ـ أحمر (س)

حيث «←» رابط الشرط «إذا.. فـ» و«ـ» رابط السلب «ليس».

إن أمثال هذه الصيغ ليست أحكاماً تستفاد من التجربة، وليست مسائل مستنبطة من قضايا أخرى، بل قضايا يطلب التسليم بها، ولذلك يطلق عليها اسم «المطالب الدلالية» meaning postulates.

بالاضافة إلى العلاقات القائمة بين المحمولات المركبة التي تتحدد بواسطة التحليل المعجمي، وإلى العلاقات التي توقعها المطالب الدلالية بين المحمولات الذرية، ثمة نوع ثالث من العلاقات يجب أخذه بعين الاعتبار لتفسير ما أسميناه بالانحراف الدلالي. فكما رأينا يشكل قولنا

«السمك صادق» جملة منحرفة، لأن من مقومات «السمك» ما يتنافى مع الحاصر الدلالي العائد إلى مدلول كلمة «صادق». لكن القواعد التي أقرتها نظرية «الدلالة التفسيرية» للحؤول دون وقوع مثل هذه التراكيب المنحرفة هي غير كافية.

لنعتبر الجملتين الآتيتين:

١. بعد أن انتهى سمير من الشغل، عاد بسيارته إلى البيت

٢. بعد ان انتهى سمير من الشغل، عاد بسيارته إلى البيت، لكنه لا يملك سيارة.

فمن الواضح أن الجملة الثانية هي منحرفة، إذ اثباتنا أن سمير عاد بسيارته إلى البيت يتناقض مع قولنا أنه لا يملك سيارة. صحيح أن الجملة «بعد ان انتهى سمير من الشغل، عاد بسيارته إلى البيت» لا تدل بصريح صيغتها على أن سمير يملك سيارة، بل هي تفترض ذلك ضمنا حتى يكون المعنى سويا. أي أنه بين هاتين الجملتين تقوم العلاقة:

بعد أن انتهى سمير من الشغل عاد بسيارته إلى البيت ← سمير يملك سيارة.

كثيرة هي العبارات من هذا النوع، ليس على المستوى الخبري فحسب، إنما أيضاً على المستوى الانشائي. فالتمني مثلاً «ليت ليلى ترجع من السفر» يفترض أن «ليلى مسافرة»، وكذلك الأمر، مثلاً «تصدق يا سمير على الفقراء»، حتى يكون مقبولا، يجب أن يتضمن الجملة «سمير يملك مالاً الخ..

إن هذه المفاهيم المضمرة، التي هي شرط ضروري لصحة الملفوظ تُعرف حديثا باسم «الافتراض»[1] presupposition. أما المدلول الصريح فيخص عادة باسم «المضمون»، أي «المنطوق» بلغة الأصوليين الفقهاء. فالمضمون، إذن، هو ما يفيده قول المتكلم للمستمع بشكل مباشر. أما الافتراض فهو ما لم يصرِّح به المتكلم بالألفاظ، بل ما يأخذ به ضمنا حينما يعبر عن أمر ما.

على ضوء هذا التمييز، تحاول نظرية «الدلالة التوليدية» أن تقدم شرحاً وافياً للانحراف الدلالي. لنتأمل في الجملتين:

١ . أختي هي أب لعدة أولاد.

٢ . على بعد عشر كيلومترات من العاصمة، فضلت سيارتي أن تسلك طريق الجبل.

فالانحراف الدلالي فيهما يعود، بنظر «الدلالة التفسيرية»، إلى أن المسند إليه «أخت»، في الجملة الأولى، يحتوي على المقوم الدلالي [+ أنثى]، بينما المسند «أب» يتضمن المقوم [+ ذكر]، وهما مقومان متناقضان. وفي الجملة الثانية يحتوي الفاعل «سيارة» على المقوّم [− حيوان]، بينما الفصل «فضّل» يتطلب الحاصر <+ حيوان> مما يؤدي كذلك إلى التناقض.

أما الحل الذي تقدمه نظرية «الدلالة التوليدية»، فإنه، وإن كان يؤدي إلى النتائج ذاتها، إلا أنه ينطلق من فهم للانحراف الدلالي مغاير

(١) في أبحاث الأصوليين القدماء، توجد دراسات تفصيلية وتحاليل موسعة لمفهوم الافتراض الذي يندرج تحت مصطلحات تختلف باختلاف التقسيمات والمذاهب.

لفهم تشومسكي وكاتز Katz . فأتباع هذه النظرية يحتجون بأن الانحراف في أمثال الجملتين المذكورتين لا يحتمه تناقض المقومات. إذ التعبير «فضلت سيارتي أن تسلك طريق الجبل» يتقبله السامع في حديث أو نص أبدو فيه مستسلما للسير. وكذلك تصبح الجملة الأولى سليمة إذا ما وردت في سياق آخر، كالقول مثلاً:

٣. حلم سمير بأن أخته هي أب لعدة أولاد.

لذلك كان من الضروري إيجاد تحليل يفسر كيف أن «أب» في الجملة ٢ يمتنع حمله على «أخت» بينما ذلك ممكن في الجملة ٣.

إن المعنى لا يتحدد بالكلمات من أجل ذاتها، أي من حيث هي مركّبات لفظية معينة، بل قد تتغير معاني الكلمات بحسب الظرف والسياق. ففي الحكاية أو الخرافة قد تستحيل أختي إلى ببغاء مثلاً، وفي هذا الاطار يجوز التكلم عن منقار أختي المعقوف وعن جمال ريشها الخ . . . وبالتالي، لا يقتصر مجال المعاني على العالم الواقعي فحسب بل ثمة عوالم أخرى عديدة قد يقصدها الكلام، أمثال عوالم الاحلام والتخيلات والتمنيات والخرافات والأساطير. فعند تفسير جملة ما، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار قصد المتكلم، أي الإفتراض في ذهن المتكلم وغير المصرح به في القول. بالطبع، إن الجملتين ١ و ٢، في الصياغة التي يردان فيها، هما متناقضان. لكن هذا التناقض لا ينتج عن خصائص الكلمات «أخت، أب، سيارة، يفضل. . .»، بل عن أن الحكمين المذكورين يتنافيان وواقع التجربة المقصود. فعندما يعبر المتكلم عن الجملة ١ دون أي زيادة، فاننا نفترض أنه يقصد بكلمة «أخت» شيئاً يمتاز بكونه انساناً وأنثى، ولا يعني شيئاً آخر من باب الاستعارة. وكذلك

عندما يثبت المحمول «أب لعدة أولاد» فهو يضمر الافتراض أن الشيء المقصود يمتاز بكونه ذكراً. وهذا ما يؤدي إلى التناقض، إذ لا يوجد في الواقع شيء هو في الوقت نفسه انثى وذكر.

بوجه عام، نستطيع أن نقرر مع نظرية الدلالة التوليدية، أن جملة ما تعتبر غير منحرفة إذا ما كانت الخصائص التي يسندها الإفتراض ومضمون الجملة إلى الشيء المدلول غير متناقضة.

وبالتالي فالانحراف الدلالي لا ينجم فقط عن التناقض بين معاني المفردات بل عن الإفتراض الذي يضمره المتكلم.

لا شك أن الدلالة التوليدية تقدم شرحا أشمل للظواهر الدلالية، مما تفعله نظرية الدلالة التفسيرية. مع ذلك، يبقى أكثر من إشكال يشوب كلتا النظريتين. ففيما يخص المقومات الدلالية أو المحمولات الذرية، تفتقر النظريتان إلى الطريقة التي ترشد إلى كيفية الحصول على الوحدات الدلالية الذرية، أي إلى الوحدات التي تمتنع تجزئتها إلى أخرى أصغر منها. فما هو المعيار الذي يجعلنا نقرر مثلاً أن الأفعال «رأى» و«سمع» و«شمّ» هي ذرية، أو أنها عكس ذلك، تقبل التحليل إلى أجزاء أصغر كالأقوال: «أحس بعينيه» و«أحس بأذنيه» و«أحس بأنفه» الخ . . . كذلك لا نجد جوابا جازماً للسؤال عما إذا كانت المحمولات الذرية التي تؤلف معنى مفردةٍ ما هي ثابتة، كما تفترض ضمنياً كل النظريات المشابهة للقواعد التحويلية، أو إذا كانت تلك المحمولات، على ما تذهب إليه الأبحاث السيكولوجية المتأخرة، هي متغيرة ومتعلقة بظروف الحديث، أكثر مما يظن بذلك حتى الآن. فهل يكفي مثلاً أن يصف المعجم معنى كلمة «ثور» بالمقومات [+ حسي] و [+ عضوي] و [+ حي] و [+حيوان]؟

أو أن عليه أن يميزه عن السمك بالمقومين [+ ثدبين] و[+يعيش على اليابسة]، وأن يخصصه عن الحمار والفرس بأنه [+ ذو قرنين] الخ. أي، بوجه عام، هل أن المقومات التي يجب أن تدخل في المعجم ترتبط بكل الخصائص الفعلية والممكنة العائدة إلى مجموعة الثيران؟ وإلا، فما هي المقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وتلك التي يمكن إهمالها. إذ لم تكن ثمة وسيلة نستطيع أن نحدد بها المقومات التي لا بد أن يتضمنها المعجم، أفلا يعني ذلك أن نظرية المحمولات الذرية والمقومات الدلالية هي غير مجدية. وبالتالي، هل هذه المحمولات والمقومات تابعة للمفردات، أم أن الحصول عليها لا يتم إلا بالرجوع إلى الأشياء والحوادث والظروف الخارجية التي تعبر عنها الألفاظ.

IX الدّلالـةُ الخارجيّـة

كما تحققنا في الفصل السابق، لا يمكن للسانيين، إذا أرادوا البحث في الوظيفة التي تقوم بها اللغة في المجتمع، أن يهملوا صلة اللغة بالواقع وبالعالم، بحجة أن الاحساس والتجربة هي من الأمور الخارجة عنها. ففي كل لسان وسائل معينة تتيح للمتكلم أن يتوجه إلى عالم المحسوسات أو الذكريات أو التخيلات الخ... هذه الدلالة الخارجية لا تتعلق بألفاظ معينة أو بالجمل التي ترد فيها هذه الألفاظ فحسب، بل بالمتكلم ذاته من حيث أنه يعبر عن الألفاظ المذكورة في اطار معين.

يجري عادة تمييز نوعين من وسائل الدلالة الخارجية: وسائل مقيدة بالظروف وأخرى مطلقة منها. لنقارن بين الخبرين الآتيين:

١ ـ كان عادل وسمير وفوزي في السيارة، في اليوم الأول من حزيران ١٩٨٠، وفجأة أطلق القناص عليهم أربع رصاصات من برج المر.

٢ ـ كنت أنا وإياهما أمس نسير فيها هنا، وفجأة أطلق ذاك علينا هذه الرصاصات من فوق.

فالخبر الأول يفهم تقريباً بشكل مطلق، بغض النظر عن الشخص الذي يرويه. إذ أن الأشخاص والأشياء محددة بأسمائها. فالإطلاق

حدث على عادل وسمير وفوزي، كما أن الأمكنة التي جرت فيها العملية أي شارع الحمراء وبرج المر... لا تتغير بموقع الراوي، وكذلك الزمان الذي هو اليوم الأول من حزيران ١٩٨٠ غير منوط بزمانه. بالاضافة إلى ذلك، فاعل الاطلاق معرف من وجه ما، من حيث أنه القناص الذي في برج المر، وكمية الرصاص محددة.

أما الخبر الثاني، فهو لا شك مفيد للمعنى نفسه، إنما هذا المعنى لا يتعين، إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف التي يروي فيها المتكلم الخبر، والاشارات التي يستعين بها. فكلمة «فوق» لا تملك مدلولاً ثابتاً، بل تتغير كلياً مع تغير الأحوال، خلافا لقولنا «شارع الحمراء». وكذلك شأن كل عبارات العامود ٢ بالنسبة إلى العامود ١:

١	٢
عادل	أنا
سمير فوزي	} اياهما
القناص	ذاك
أربع رصاصات	الرصاصات
السيارة	ها
شارع الحمراء	هنا
برج المر	فوق
اليوم الأول من حزيران ١٩٨٠	} أمس

من أجل استعمال وسائل الدلالة الخارجية المقيدة بالظروف، يجب أن يكون بمقدور المتكلم والسامع تعيين الشيء الخارجي المقصود من مجال إدراكهما الحسي، أو على الأقل تعيينه بالاضافة إلى الظروف الموجودين فيها. أما في حال كون المتكلم والسامع في أمكنة أو أزمنة متباعدة، كما في المكالمة الهاتفية والبث الاذاعي والمراسلة الخ...، حيث من الصعب على الواحد منهما أن يدرك ما يقع في مجال الآخر من المحسوسات، فلا يتم التفاهم إلا بتجنب، ما أمكن، اللجوء إلى وسائل الدلالة الخارجية المقيدة بالظروف. في حلقة دراسة عبر الإذاعة، عندما يتوجه المذيع إلى المستمعين بقوله: «افتحوا الآن الكتاب عند الصفحة ٢٠ وانظروا هناك إلى جدول الأسماء»، فإنه لا يستعمل من الوسائل الدلالية المذكورة إلا تلك التي بإمكان المستمع أن يدرك مدلولها الخارجي بالرغم من البعد المكاني. فالمخاطب الذي يقصده بكلمة «افتحوا» هو المتابع لهذا البرنامج، و«أل» العهدية التي تسبق كلمة «كتاب» تقصد الكتاب الذي أعده المستمع لهذه الحلقة، والظرف «الآن» يدل على الوقت الحاضر الذي يتكلم فيه المذيع، واسم الإشارة «هناك» يرجع إلى الكتاب، وبالتالي، يرتبط عبر هذا بالظرف الإذاعي الخ..

وبوجه مجمل تشتمل وسائل الدلالة الخارجية المقيدة وغير المقيدة بالظروف على الأصناف الآتية:

وسائل دلالية مفيدة	وسائل دلالية غير مفيدة	
حركات الإشارة وألـ العهدية عبارات الإشارة الرسوم	أسماء العلم الرسوم	في النص: إدخال مدلولات خارجية جديدة: النكرة أسماء العدد إعادة الذكر: الخوالف

تحت مفهوم عبارات الإشـارة expressions déictiques، تندرج العبارات المتعلقة بالشخص وزمانه ومكانه، مثل أسماء الإشارة «هذا، ذاك، ذلك» أو «هنا، هناك، هنالك»، والضمائر «أنا، أنت، هو» الخ. . . ومثل بعض الأسماء التي هي إما ظرف مكان كـ «أمام» و «وراء» و «فوق» و «تحت» الخ. . . ، أو ظرف زمان كـ «أمس» و «الآن» و «غداً» الخ. . وأيضاً مثل الصيغ في الأفعال التي تدل على الماضي والحاضر والمستقبل كما أننا، مع بعض النحاة، ندرج تحت هذ المفهوم «يا» المنادى، بالرغم من أن المعترضين على ذلك يدعون أن أصل هذه هو «أيها الـ»، وبالتالي يعود التعيين إلى «الـ» التعريف.

إن مختلف عبارات الإشارة هذه تتحدد بالنسبة إلى المتكلم الفعلي، فهي إما تشير إلى شخصه (أنا) أو إلى مكانه (هنا) أو إلى زمانه الراهن (الآن)، وإما تشير إلى غير شخص وغير مكان وغير زمان، وذلك تبعا لموقع هذه الأغيار من المركز: أنا ـ هنا ـ الآن.

من حيث النشأة والاكتساب يمكن اعتبار ألفاظ الإشارة المكانية أصل سائر عبارات الاشارة. إذ أن المكان حاضر بكل أجزائه معاً، ويمكن تعيين جزء منه باليد مباشرة؛ بينما الزمان هو غير متحقق حتى يصح أن

يُدل على جزء منه بالاشارة الحسية، وهو لذلك يتطلب دوماً تدخل عمل الذاكرة. ومما يدل أيضاً على أسبقية عبارات المكان على عبارات الزمان، هو أن بعضا من الثانية مأخوذ نقلا عن الأولى أمثال الألفاظ: قبل وبعد الخ . . .

أما بشأن عبارات الإشارة الشخصية، فإنها تعبر عن البعد الأجتماعي للغة، وهذا واضح في بعض اللغات التي تستعمل الضمير أنت du thou tu على سبيل التودد أو المساواة أو الدونية، بينما تخصص الضمير أنتم Sie vous، you للمخاطب المفرد الذي هو من مرتبة أعلى. والطفل عادة يبدأ بالدلالة على نفسه باستعمال اسمه الخاص، كأن يقول مثلا «سمير يريد» بدلاً من «أنا أريد». ولا يتم له إدراك الضمائر الشخصية إلا في مرحلة يكون قد وعى فيها موقعه الاجتماعي.

لا شك أن عملية التبليغ تنطلق من الوسائل المقيدة بالظروف، إذ أن الوسائل غير المقيدة تُكتسب في النهاية بالاستعانة بالاولى. فبدلاً من حركات أو عبارات الاشارة التي يتعين بها فرد ما، تتحرر اللغة من الظرف النسبي باستعمال اسماء العلم. بالطبع، يحتاج إدخال أسماء العلم إلى مثل تلك الحركات والعبارات، لأن مدلول العلم لا يمكن استنفاده بتركيبه من عدة محمولات، بل يتطلب دوماً الإشارة التي تحدد فرديته، ولذلك كان الفلاسفة العرب القدماء يطلقون عليه اسم «الهذية». يمكن الاعتراض على أن اسم العلم لا يكون دوماً متواطئاً، بل غالباً ما يسمّي عدة أفراد، فمثلاً العلم «سمير» يطلق على أشخاص كثيرين. وهذا صحيح، إنما سياق الكلام هو الذي يحد بحدد الشخص المقصود، وعند الضرورة تلجأ اللغة إلى إسم الشهرة لإزالة كل التباس. يجدر التنويه إلى أن إسم العلم قد يستعمل بمعنى كلي كما في قولنا:

«هذا المفكر هو ابن رشد حقيقي».

و «لحسن الحظ، أنه لا يوجد جاحظ آخر». . . . ،

لكنه في هذه الجمل وأمثالها، لايؤخذ من حيث هو داخل على فرد مخصوص، بل من حيث هو دال على صفة عامة يتصف بها الفرد المذكور، وبالتالي يكون عندها اسما كلياً.

من المعرِّفات التي تلعب دوراً شبيهاً بدور إسم العلم «الرسم» العيني description . إلا أن الرسم لا يكون إلا قولاً مركباً. فقد يتألف من «ال» مع محمول مثل «الخالق»، أو من محمول مقرون بأحد أسماء الإشارة كقولك «هذا الرجل» و«ذلك البيت»؛ وقد يكون أكثر تعقيداً فيحتوي على عدة إضافات وحتى على جمل مثل «محافظ الاسكندرية» و«مؤلف كليلة ودمنة» و «أول نجم يظهر عند الغروب» الخ. . . وفي كل هذه العبارات، كما يتضح من الأمثلة المذكورة، لا بد أن يرد أحد المعرِّفات حتى يتشخص مدلول المركب.

بحسب نوع التركيب، يكون الرسم إما مقيدا بالظروف أو غير مقيد. من أمثال النوع الأول الرسوم التي تحتوي على أسماء إشارة أو ضمائر أو ظروف مكان وزمان، كـ:

«هذا الرجل»

و «مدير مدرسة أخي»

و «الباب الأيسر لقصر رئيس الجمهورية». . .

إذ أن الجملة الثانية لا تتعين إلا بمعرفة الشخص الذي يعود إليه الضمير، والثالثة يختلف مدلولها باختلاف الاتجاه الذي يقصده المتكلم.

ومن أمثال الرسوم المطلقة: «الخالق»، «هذا الرجل»، «مؤلف كليلة ودمنة» الخ...

ثمة فرق آخر بين الرسم واسم العلم، إذ بينما الاسم يشير إلى أمر واحد موجود بالفعل، فقد يقع الشك في تحقق ما يدل عليه الرسم، أو في كونه فردا. فقولنا «قاتل قيصر» لا يبت بحد ذاته إذا كان القاتل فرداً أو أكثر، وقولنا «سمفونية بيتهوفن العاشرة» يرسم عينا واحدا، ولكن هذا العين هو غير موجود. بالطبع، يجب أن تؤخذ كلمة وجود في هذا السياق بمعنى نسبي إلى عالم الدلالة الذي يقره النص، فإن كان العالم الذي هو موضوع الكلام الواقع الخارجي، كان هذا الوجود خارجيا، وإن كان عالم الشعر أو الأسطورة أو الحلم... كان الوجود المعني خيالياً بحتاً...

بالاضافة إلى أسماء العلم والرسوم، يمكن الاستعانة في داخل النص بوسائل أخرى غير مقيدة بالظروف لتعيين الموضوعات الخارجية كاستعمال النكرة أو أسماء العدد. ففي سياق وصف جنينة ما مثلاً، نستطيع أن نعرف عن الأشجار التي فيها بقولنا «... وكانت تنمو في الجنينة شجرة أو شجرتان أو ثلاث أشجار...».

كذلك، ضمن اطار النص، نستطيع، إلى جانب الأسماء الموصولة، استعمال معظم الوسائل التي تعود إلى الدلالة الخارجية المقيدة، بشكل مطلق من الظروف الخارجية. ونسمي عندها هذه العبارات «الخوالف»[1] pro-forme لأنها تخلف الأسماء وتقوم مقامها.

---

[1]) استعرنا هذا المصطلح عن الفارابي (كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ص٤٤) انما استعملناه بشكل عام يشمل كل أنواع العبارات المذكورة.

المـــراجـــع

السكاكي، أبو يعقوب، كتاب مفتاح العلوم، طبعة الحلبي، القاهرة ١٣١٨ هـ.

فاخوري، عادل، المنطق الرياضي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٩٧٧.

Austin. J. L.. How to do things with words, Harvard university press, 1962.

Bierwisch, M., Semantics. In Lyons, J. New horizons In linguisties, Harmondsworth, Middlesex, 1970.

Chomsky. N., Syntactic sturctures. Mouton, the Hague, 1957.

—, Aspects of the theory of syntax. cambridge, Mass., MIT press, 1965.

--, Studies on semantics in generative grammar, the Hague, Mouton, 1972

Mc Cawley. D., Concerning the base component of a transformational grammar. In: Foundations of language, vol. 4, 1968.

- . The role of semantics in a grammar. in: Bach and Harms: Universals in liguistic theory, New York, 1968.

—, Where do noun phrases come from? In: Jacobs and Rosenbaum: Readings in english transfomational grammar, Waltham, Mass., 1970.

Schaff, A., Einführung in die Semantik, Frankfurt/Wien, 1969.

Searle R.,Speech Acts - An essay in the philosophy of Language, Cambridge university Press, 1969

Ullmann, S., The principles of semantics. A linguistic approach to meaning, Glasgow, 1951.
Fodor, J., Katz J., The structure of language: Readings in the philosophy of language, Prentice - Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1964.
Greimas, J., Sémantique structurale, Recherche de méthode, Paris, 1966.
Katz, J., The philosophy of language, Harper and Row, New York, 1966.
—, Semantic Theory, Harper and Row, 1972.
Kamlah, W., Lorenzen, P., Logische Propädeutik, Mannheim 1967.
Katz, J., Postal, M., An integrated theory of linguistic description, Cambridge, Mass., MIT press, 1964.
Lakoff, G., On the nature of syntactic irregularity, New York, 1970.
—, , Linguistics and natural logic, Synthèse 22, 1970.
Lorenz, K., Elemente der Sprachkritik, Frankfurt / M., Suhrkamp, 1970.